أحكام أسباب بطلان حكم التحكيم في نظام التحكيم السعودي**دراسة تطبيقية مقارنة بالفقه الإسلامي****دكتور / تركي بن عبدالله بن عقيل الطيار**

الأستاذ المشارك في قسم السياسة الشرعية

المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

المقدمة:

الحمد لله القائل: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن الفصل في المنازعات والخصومات يجب أن لا يخالف الشريعة الإسلامية، سواء أكان الفصل في الخصومة بطريق القضاء أو التحكيم، ولأن حكم القضاء والتحكيم اجتهاد بشر، يأتي عليه الصواب والخطأ، أقامت المملكة العربية السعودية من باب السياسة الشرعية: النصوص النظامية في طرق الطعن على أحكام القضاء والتحكيم، وأسست مبدأ الطعن من ذوي الشأن على الأحكام القضائية والتحكيمية، وبين طرق الطعن على الأحكام القضائية والتحكيمية تباين واختلاف، فالمنظم جعل للطعن على أحكام التحكيم دعوى تسمى بدعوى البطلان، وهذا طريق مختلف عن الطعن على أحكام القضاء، وفي الطعن على أحكام التحكيم أسباباً تختلف عن أسباب الطعن على الأحكام القضائية، وهذه الأسباب التي يبطل بها حكم التحكيم لها طبيعة خاصة، حري فهمها وفهم التطبيقات العملية القضائية الحديثة لهذه الأسباب، ومعالجة الإشكالات التي ترد على القصور في تفسير هذه الأسباب من شراح الأنظمة، أو التي ترد على التباين بين تفسير شراح الأنظمة وبين القضاء لهذه الأسباب، أو التي ترد على الاختلاف بين شراح الأنظمة في تفسير هذه الأسباب وبيان حدودها.

ولعل من أهم المسائل والمشكلات التي يجب أن يدركها القارئ هي: أن حكم التحكيم إذا صدر حكم قضائي ببطلانه؛ فإنه يعني خسارة كبيرة في الوقت على أطراف التحكيم الذين كانوا يهدفون من التحكيم استثمار الوقت، ويدخل أطراف التحكيم في تنازع جديد مع قضية جديدة أمام القضاء أو التحكيم على ذات الموضوع الأول، بل وقد يدخل أعضاء الهيئات التحكيمية في تعويضات مالية لأطراف التحكيم في حالات معينة.

ولمثل وشبيهه مثل هذه المسائل والإشكالات، ولما سيرد من أسباب اختيار موضوع البحث، ولما سيرد من بيان لأهمية وإشكاليات أخرى في مسائل هذا البحث، جاء اختيار عنوان هذا البحث بمحتواه ومضمونه الذي سيأتي.

أسباب اختيار موضوع البحث هي:

١. الحاجة إلى بيان خلافات شراح الأنظمة في تفسير أسباب البطلان، مما له أثر، والترجيح من بين هذه الآراء.

٢. الرغبة في إبراز ما وجدته من بعض التصرفات في الواقع العملي القريب في زمنه، والتي تخرج من بعض أعضاء الهيئات التحكيمية، والذي نتج عنها بطلان حكم التحكيم، والهدف من إبرازها يأتي لاحقاً.

٣. الحاجة إلى معالجة الإشكالات العملية التي وقعت في بعض قضايا التحكيم - كما سيأتي -، والتي أثرت على حكم التحكيم ببطلانه.

٤. الحاجة إلى تلبية احتياجات أطراف التحكيم والهيئات التحكيمية في معرفة المخاطر النظامية، الناتجة عن عدم فهم الفكر القضائي، تجاه أسباب بطلان حكم التحكيم.

وبناء على ما سبق تظهر أهمية البحث في:

١. حاجة المختصين وذوي الشأن إلى فهم واستيعاب التصرفات الخاطئة في الواقع العملي، التي تصدر من هيئات التحكيم، والتي يكون لها أثر في صدور حكم قضائي من المحكمة المختصة ببطلان حكم التحكيم، مع بيان أوجه مخالفة هذه التصرفات للنص النظامي والاجتهاد القضائي.

٢. وجود التباين في تفسير شراح الأنظمة في بعض أسباب بطلان حكم التحكيم، مما يجدر بالباحث أهمية ترجيح الرأي الأقرب للاجتهاد القضائي في المحاكم السعودية.

٣. عدم توحيد الاجتهاد القضائي في تفسير أسباب بطلان حكم التحكيم بمبادئ قضائية ونحوه، مما يعني ضرورة استقرار الأحكام القضائية قدر الإمكان، من أجل إرساء المبادئ والقواعد - قدر الإمكان - المتفق عليها في القضاء، في تفسير أسباب بطلان الحكم.

وبالبحث في الدراسات السابقة: وجدت مجموعة من الكتب والبحوث، التي تناولت موضوع: أسباب بطلان حكم التحكيم، بيد أن منها ما تناول بشكل مختصر أسباب بطلان حكم التحكيم وفق القانون الإماراتي والمصري مثل: بحث دعوى بطلان حكم التحكيم، للباحث: عامر عبدالله حمد بالليث، وهو عبارة عن أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص في كلية القانون في جامعة أبو ظبي، وقد تناول بحثه: مفهوم حكم التحكيم، وأسباب بطلان حكم التحكيم، ومفهوم دعوى البطلان وطبيعتها وإجراءاتها

وآثارها، وبحثنا هنا يختلف عن الدراسة السابقة من حيث: أن بحثنا يتناول النظام السعودي، ويتناول الأحكام والتطبيقات القضائية السعودية، وإظهار الأحكام الشرعية وآراء فقهاء الشريعة الإسلامية قدر الإمكان.

ومن الدراسات ما تناول دعوى بطلان حكم التحكيم وفق القانون الجزائري مثل: بحث دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، للباحثين: د. طيطوس فتحي، أ. علوش صابرة، وهو بحث علمي منشور في مجلة المعيار، وقد تناول بحثهما: أسباب رفع دعوى بطلان حكم التحكيم الدولي، وإجراءات رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وأثرها، وبحثنا هنا يختلف عن الدراسة السابقة من حيث: أن بحثنا يتناول النظام السعودي، ويتناول الأحكام والتطبيقات القضائية السعودية، وإظهار الأحكام الشرعية وآراء فقهاء الشريعة الإسلامية قدر الإمكان.

ومن الدراسات ما تناول شرح نظام التحكيم السعودي، مثل: كتاب التفهيم شرح نظام التحكيم السعودي، للمؤلف: معالي القاضي سابقا الشيخ: عبدالله بن محمد آل خنين، وهو كتاب يشرح نظام التحكيم السعودي، وقد تناول كتابه: شرح النصوص النظامية التي تحدثت عن أسباب بطلان حكم التحكيم، وبحثنا هنا يختلف عن الدراسة السابقة من حيث: أن بحثنا يتناول الأحكام والتطبيقات القضائية، وإبراز بعض خلاقات شراح الأنظمة في تفسير بعض النصوص النظامية، وإظهار الأحكام الشرعية وآراء فقهاء الشريعة الإسلامية قدر الإمكان مما لم يذكر في الدراسة السابقة.

وسأهدف في هذا البحث: إلى تحقيق ما يلي:

١. معالجة بعض الأخطاء والمخالفات الموجودة، في الواقع العملي، في قضايا التحكيم، والتي كان لها أثر في بطلان أحكام تحكيم.

٢. إبراز النظر القضائي، في تفسير أسباب بطلان حكم التحكيم، قدر الإمكان.

٣. إبراز رأي شراح الأنظمة في تفسير أسباب البطلان، الأقرب للاجتهاد القضائي، قدر الإمكان.

ومن الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذا البحث: عدم العثور على بحث أو كتاب تناول الإشكالات التي تقع في الواقع العملي، في قضايا التحكيم، التي ينتج عنها بطلان حكم التحكيم، وعدم العثور على كتاب يجمع الجوانب النظرية والعملية، في أسباب بطلان حكم التحكيم في السعودية.

ومنهجية البحث: تعتمد على المنهج التطبيقي: بجمع وتحرير أبرز ما أجده من أحكام قضائية سعودية حديثة، يحتوي منطوقها على بطلان حكم التحكيم، مع ربط الشاهد من أسباب الحكم القضائي في المتن بسبب البطلان محل البحث، وذكر نص أسباب الحكم القضائي ومنطوق

الحكم في الحاشية، وإظهار ما يستنتج من الحكم القضائي وأسبابه: بيان الاجتهاد القضائي في تفسيره ونظره إلى سبب البطلان محل البحث، وإبراز الأخطاء والمخالفات التي وقعت في القضية التحكيمية، والتي نتج عنها بطلان الحكم، وتعتمد منهجية البحث كذلك على المنهج المقارن: بمقارنة الأحكام النظامية، بالفقه الإسلامي بقدر الإمكان، وإذا كانت المسألة المعروضة، لها أصل شرعي أو أصل نظامي، فإنني أذكر هذا الأصل قدر الإمكان، مع بيان حكم المسألة، وأقدم نصوص نظام التحكيم السعودي على غيره من قواعد وقوانين التحكيم في التأصيل للمسألة، وأقوم بتحرير محل النزاع في المسائل الهامة - من وجهة نظري - في البحث، التي تكون محل خلاف، والتي تكون من مشتملات مشكلات البحث، بذكر موضع الاتفاق ومواقع الخلاف والترجيح بين الأقوال وأسباب الترجيح، وأوثق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة بقدر الإمكان، إلا ما لزم معرفة معناه من خلال سياقاته واستعمالاته في العلم الذي ينتمي إليه، فإنني أوثق معناه من كتب ومراجع العلم الذي تنتمي إليه المفردة، وأرقم الآيات وأبين سورها مضبوطة بالشكل، وأعتني بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم، وأحيل إلى المصدر في الحاشية مباشرة إذا كان النقل مذكوراً بنصه، وأما إن كان الكلام منقولاً بمعناه أو بتصرف ولو كان يسيراً فأحيل على مصدره بكلمة: ينظر، وأركز على موضوع البحث وأتجنب الاستطراد بقدر الإمكان، وأقتصر في أحكام أسباب البطلان بذكر ما أراه لازماً من الشروط والضوابط والحالات والمسقطات والموجبات لكل سبب من الأسباب قدر الإمكان، وأقتصر في أسباب بطلان حكم التحكيم: على تم حصره من أسباب بطلان حكم التحكيم في المادة الخمسين من نظام التحكيم، وعلى ما وجدته اجتهاداً مقبولاً من بعض شراح الأنظمة.

وسيركز هذا البحث، على معالجة مشاكل وإشكالات البحث الرئيسية، وقد ظهرت هذه الإشكالات من خلال وجود تصرفات خاطئة في الواقع العملي، من هيئات تحكيمية، نتج عنها صدور أحكام من محكمة الاستئناف المختصة ببطلان حكم التحكيم، وإشكالات في عدم توحيد مسار الاجتهاد في تفسير نصوص أسباب بطلان حكم التحكيم، ووجه الإشكال: أن عدم توحيد المسار الاجتهادي وفتح باب الاجتهاد في تفسير أسباب البطلان، سيكون له أثر في بقاء الاختلاف بين الهيئات التحكيمية والقضاء، أو بقاء الاختلاف بين الدوائر القضائية المختصة، مما ينعكس على زيادة صدور الأحكام القضائية التي تتضمن بطلان أحكام التحكيم، واستمرار الأضرار المترتبة على أطراف التحكيم نتيجة الحكم ببطلان أحكام التحكيم، في خسارة الوقت والجهد والمال، والبدء من جديد في قضية جديدة على ذات الموضوع.

ويمكن القول بأننا في هذا البحث سنجيب عن الأسئلة التي تتضمن أبرز إشكاليات البحث، وهي:

١. هل يوجد في الواقع العملي في قضايا التحكيم تصرفات خاطئة ينتج عنها أحكام قضائية ببطلان حكم التحكيم بسببها؟
 ٢. هل يقوم القضاء بإعادة حكم التحكيم إلى هيئة التحكيم إذا قام سبب من أسباب بطلان حكم التحكيم، لغرض تعديل الحكم؟ أم يقوم القضاء مباشرة ودائماً بإصدار حكم نهائي ببطلان حكم التحكيم إذا قام سبب من أسباب بطلان حكم التحكيم؟
 ٣. ما هي الأسباب التي تؤدي بالهيئات التحكيمية إلى مخالفة -تصل إلى درجة بطلان حكم التحكيم- نصوص نظامية مكتوبة ومتاحة للعموم؟
 ٤. كيف يمكن معالجة مشكلات صدور الأحكام القضائية ببطلان أحكام التحكيم؟
 ٥. هل يحق للمتضرر من بطلان حكم التحكيم طلب التعويض؟
- هذه أهم الأسئلة، التي يدور عليها البحث.

وتقسيمات البحث على النحو التالي:

- المبحث التمهيدي: تعريف الحكم والسبب والبطلان ونظام وتحكيم
- المبحث الأول: الأسباب المرتبطة باتفاق التحكيم
- المبحث الثاني: الأسباب المرتبطة بهيئة التحكيم
- المبحث الثالث: الأسباب المرتبطة بإجراءات التحكيم
- المبحث الرابع: الأسباب المرتبطة بإصدار حكم التحكيم
- المبحث الخامس: الأسباب المرتبطة بمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام
- المبحث السادس: الأسباب المرتبطة بمخالفة اتفاق أطراف التحكيم والمخالفة في موضوع النزاع
- الخاتمة
- فهرس المراجع والمصادر
- بعد ذلك ننتقل إلى: تفصيل مباحث البحث فنقول.

المبحث التمهيدي: تعريف الحكم والسبب والبطلان ونظام وتحكيم

أتحدث في هذا المبحث عن تعريف مفردات عنوان البحث وتعريف جملة باعتبار كل جملة علما مركبا.

ونبدأ أولاً بتعريف مفردة أحكام وحكم فنقول:

أن تعريف مفردة أحكام لغة: مفردها حكم، وفي الحكم قالوا عدة تعريفات، فجاءت على معان مثل: القضاء، والحكمة، وقالوا في الحكيم: العالم وصاحب الحكمة، والحكيم: المتقن للأمور، والمحاكمة: المخاصمة إلى الحاكم،^١ وتختلف في المعنى حسب ما يضاف إليها وحسب السياق، فإن قيل مثلاً: أحكام العبادات، فيراد به: قواعد العبادات، وإن قيل: أحكام الله، فيراد به: أوامره وحدوده.^٢

وفي اصطلاح فقهاء الشريعة: فإن معنى الحكم يختلف حسب السياق والإضافة عليه، وقد جاء في معنى الحكم الشرعي مثلاً قولهم: "عبارة عن حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين".^٣، وفيما جاء عند الحنابلة في أحكام خطبتي العيد، من معنى الأركان والشروط والصفة والواجبات.^٤

وفي تعريف الحكم في النظام: نجد أنه يختلف معنى الحكم في النظام، حسب السياق الذي جاء به، ونوع النظام وفرعه، ففي النظام الأساسي للحكم^٥ في مادته الخامسة مثلاً جاء على معنى: السلطة وما يلزم فيها من سياسة وتدابير،^٦ وفي نظام المرافعات الشرعية^٧ في مادته التاسعة والخمسين بعد المائة جاء على معنى: القرار القضائي الذي يصدر من الدائرة القضائية في المحكمة.^٨

١ ينظر: مختار الصحاح المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ص٧٨، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النورية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

٢ ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور: أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، ج ١ ص ٥٣٩، عالم الكتب، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣ كتاب التعريفات المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ج١ ص٩٢، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤ وهذا استنتاج الباحث من نص قولهم: (فإذا سلم) الإمام من الصلاة (خطب خطبتين). (وأحكامهما) أي أحكام هاتين الخطبتين (كخطبتي الجمعة) في جميع ما تقدم في خطبتي الجمعة، حتى في تحريم الكلام حال الخطبة. (لكن يسن) للخطيب (أن يستفتح) الخطبة (الأولى بتسع تكبيرات) نسفاً (و) الخطبة (الثانية بسبع) نسفاً، قالما كسائر أذكار الخطبة. "نيل المأرب بشرح دليل الطالب، لعبد القادر بن عمر التعلبي الشيباني، ج ١ ص ٢٠٦، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥ الصادر بموجب الأمر الملكي رقم ٩٠/ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢م

٦ ونصها بعد التعديل: (١) - نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ملكي. ب - يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويباع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً وولياً للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس. ج - تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة. د - يكون ولي العهد من فرعاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال. هـ - يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة. (الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سيأتي لاحقاً.

٧ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥م

٨ ونصها: (متى تمت المرافعة في الدعوى، قضت المحكمة فيها فوراً، أو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى تحددها، مع إيفاء الخصوم بنقل باب المرافعة وموعد النطق بالحكم.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سيأتي لاحقاً.

وأما تعريف السبب في اللغة: فقد قالوا في السبب: الحبل، كالسبِّ، والسبب: الحبال، وقالوا في معناه: كل ما يتوصل به إلى غيره.^١

وفي اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية قيل فيه: "الأسباب جمع سبب وهو الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم، ويعبر عنه بأنه الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم."^٢ وفي اصطلاح فقهاء القانون: تأتي مفردة: السبب على معان عدة في الأنظمة والقوانين، تبعاً للسياق والجملة المركبة والفرع القانوني الذي يتبعه، فقالوا في القانون المدني في تعريف السبب أنه: "الغاية أو الهدف من وراء العقد أو الالتزام"^٣، وقالوا في تعريف السبب المنشئ والسبب المؤثر أنه: "مصدر للالتزام سواء أكان عقداً أم إرادة منفردة أم فعلاً ضاراً، أم فعلاً نافعاً، أم نصاً في القانون"^٤، وجاءت تعريفات أخرى بعيدة عن مقصود البحث، ولعل الجامع بين مقصود البحث والتعريفات المختلفة لمفردة السبب أن: السبب أمر له أثر.

وأما تعريف مفردة البطلان في اللغة: فقد جاء قولهم: "(بطل) الباء والطاء واللام أصل واحد، وهو ذهاب الشيء وقلة مكنه ولبثه. يقال: بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً. وسمي الشيطان الباطل لأنه لا حقيقة لأفعاله، وكل شيء منه فلا مرجوع له ولا معول عليه."^٥

وتعريف البطلان في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية فهو: يختلف حسب القسم الذي يندرج تحته، ففي قسم العبادات يعرفونه بأنه: "عدم اعتبار العبادة حتى كأنها لم تكن، كما لو صلى بغير وضوء"^٦، وفي قسم المعاملات جاء في تعريف الحنفية قولهم: "أن تقع على وجه غير مشروع بأصله ولا بوصفه"^٧، وعند الجمهور غير الحنفية جاء البطلان على التعريف بأنه: "أن تقع المعاملة على وجه غير مشروع بأصله أو بوصفه أو بهما"^٨، وهذا يعني أن الحنفية يشترطون تخلف المشروعية في الأصل والوصف معاً، بيد أن الجمهور يكفي عندهم توفر شرط تخلف المشروعية في الأصل وحده أو الوصف وحده، ومن هذا نستنتج أن الجمهور يدمجون الفساد والبطلان بتعريف ومفهوم واحد، بينما الحنفية يفرقون بينهما.^٩

١ ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، ج ١ ص ١٠٨، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣ معجم القانون، لمجمع اللغة العربية ص ١٠٠، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤ معجم القانون، مرجع سابق، ص ١٠١.

٥ معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، ج ١ ص ٢٥٨، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦ الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة مؤلفين، ج ٨ ص ١٠٦، صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، من عام ١٤٠٤هـ إلى ١٤٢٧هـ.

٧ الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج ٨ ص ١٠٦.

٨ الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج ٨ ص ١٠٧.

٩ ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج ٨ ص ١٠٦ - ١٠٧.

وأما تعريف البطلان في النظام المدني، فقد جاء قولهم: "جزاء يترتب على تخلف شرط من شروط انعقاد العقد أو صحته ويؤدي إلى حل الرابطة العقدية واعتبار العقد غير موجود"^١، وبتنزيل هذا التعريف على مفردة البطلان في بحثنا نجد أنه: يمكن أن يشتركا في معنى: الجزاء، وتختلف شرط أساسي من الشروط النظامية، وأن أثره هو محو وإزالة حكم التحكيم. وأما تعريف النظام لغة: فقد جاء في لغة العرب، تعريف النظام ونظم على معان متعددة، فجاء بمعنى: الضم، والتنسيق، والترتيب، والتأليف، والاستقامة، والجمع، والاتساق،^٢ وهذه المعاني قريبة من المعنى المراد في بحثنا لأنه يضم نصوص المواد في بعضها ويجمعها لتستقيم بالنظام ونصوصه تصرفات الناس بشكل متسق.

وأما تعريف النظام في اصطلاح الفقه الإسلامي: فإنه تأتي مفردة النظام في سياقات متعددة، وبحسب كل سياق وعلم، وبحسب النظر والورود، يأخذ معنى اصطلاحى يناسبه، ومن المعاني الاصطلاحية لمفردة النظام، التي وردت في كتب العلم الشرعي، تعريفهم لمفردة النظام بقولهم: "مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم جانباً معيناً من جوانب الحياة الإنسانية ويصطلح المجتمع على وجوب احترامها وتنفيذها"^٣

وتعريف النظام في اصطلاح النظام أو الفقه النظامي: يراد بالنظام عند فقهاء الأنظمة معنيين: أحدهما عام، والآخر خاص، ففي المعنى العام، جاء تعريف النظام بعدة تعريفات منها قولهم: "مجموعة القواعد العامة المجردة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع تنظيماً عادلاً يكفل حريات الأفراد ويحقق المساواة والعدل والخير العام، والتي تتولى الدولة تنفيذها ولو بالقوة عند الاقتضاء"^٤، وفي المعنى الخاص، جاء تعريف النظام بعدة تعريفات منها قولهم: "قاعدة معينة أو مجموعة معينة من القواعد تسنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين في مجال معين"^٥

١ معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٤

٢ قالوا: النظم: التأليف، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ونظمه فانتظم وتنظم. ونظمت للؤلؤ أي جمعته في السلك. وقالوا أيضاً: "والنظام: ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره، وكل شعبة منه وأصل نظام. ونظام كل أمر: ملاءمة، والجمع أنظمة وأنظمت ونظم"، وقالوا أيضاً: "ليس لأمره نظام أي لا تستقيم طريقته"، وقالوا أيضاً: "والانتظام: الاتساق"، وقالوا أيضاً: "النظم: العقد من الجوهر والخرز ونحوهما، وسلكه خيطه. والنظام: الهدية والسيرة. وليس لأمرهم نظام أي ليس له هدي ولا متعلق ولا استقامة." لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويحي الإفريقي، ج ١٢ ص ٥٧٨، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٤هـ. وينظر: تاج العروس، مرجع سابق، ج ٣ ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

٣ النظام الاقتصادي في الإسلام، للدكتور: عمر المرزوقي، والدكتور: عبدالله السعيد، والدكتور: عبدالله الناصر، والدكتور: أحمد العربي، والدكتور: محمد المقرن، ص ١٢، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، عام ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

٤ الوجيز في المدخل لدراسة الأنظمة، للدكتور: عادل الفجال، ص ١٤، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٥ المرجع السابق، ص ١٤.

وفي تعريف مفردة التحكيم في لغة العرب: فإنها جاءت بمعنى المنع، وعلى المنع مدار المعاني في مصدر التحكيم: حكم.^١

وفي اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية: فإنه جاء من تعريفاتهم مما هو قريب من موضوعنا قولهم: "عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكما برضاها لفصل خصومتها، ودعواهما."^٢

وفي اصطلاح فقهاء القانون قالوا: "التحكيم التجاري: عرض المنازعات المتعلقة بالمسائل التجارية على هيئات يختارها المتنازعون، يكون قرارها في النزاع بمثابة حكم نهائي"^٣

وفي اصطلاح مراكز التحكيم جاء فيها قولهم: "اتفاق لفض المنازعات التي نشأت أو ستنشأ بين أطراف في نزاع معين عن طريق محكمين يختارون بإرادة أطراف المنازعة للفصل فيها بدلاً من فصلها عن طريق القضاء المختص."^٤

وورد أيضاً أنه: "وسيلة متعارف عليها دولياً لتسوية المنازعات خارج النظام القضائي للدولة."^٥

وورد أيضاً أنه: "النظام الذي يمكن بمقتضاه الفصل في النزاعات، وخاصة النزاعات التجارية بين رجال الأعمال، بواسطة أفراد محايدين بدلاً من المحاكم القضائية"^٦

وفي اصطلاح نظام التحكيم السعودي^٧ لأقرب جملة له: "هيئة التحكيم: هي المحكم الفرد أو الفريق من المحكمين، الذي يفصل في النزاع المحال إلى التحكيم."^٨

وبناء على ما سبق: فإنه يمكن القول بأن المقصود بعنوان البحث هو: (بيان الأحكام الشرعية والنظامية في الحالات التي جعلها المنظم السعودي طرفاً يزول بها حكم التحكيم) وجدير بالذكر: أن بعض شراح الأنظمة يعرف دعوى بطلان حكم التحكيم الدولي -التي بها تُذكر وتُرفع أسباب بطلان حكم التحكيم- بأنها: "دعوى أصلية تقريرية يرفعها المحكوم عليه في خصومة التحكيم أمام المحكمة المختصة وفقاً لأحكام القانون المتفق على تطبيقه إذا توافرت حالة من حالات البطلان المنصوص عليها في هذا القانون"^٩

وبعد أن تعرفنا على المقصود بمفردات موضوع البحث وجملة، ننتقل بعد ذلك إلى الأسباب أو الحالات التي يبطل بوجودها حكم التحكيم فنقول.

١ قولوا: (حكم) الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم. وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفينة وأحكمتها، إذا أخذت على يديه".، (المحكم: المجرى المنسوب إلى الحكمة" وجاء في بيت الشعر ومعناه قولهم: أليت المحكم والموعوظ صوتكما... تحت التراب إذا ما الباطل انكشف، أراد بالمحكم الشيخ المنسوب إلى الحكمة" معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢ ص ٩١.

٢ القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً لسعدي أبو جيب ص ٩٦، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣ معجم القانون، مرجع سابق، ص ٤١٩

٤ المركز السعودي للتحكيم التجاري الموقع الإلكتروني <https://www.sadr.org/ADRService-arbitration-arbitration-FAQs>

٥ مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي الموقع الإلكتروني <https://crica.org/ar/arbitration>

٦ مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي الموقع الإلكتروني <https://www.takkeem.ae/ar/arbitration>

٧ الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٤ / بتاريخ ١٤٣٣ / ٥ / ٥، ونُشر بجريدة أم القرى (الجريدة الرسمية) في عددها رقم (٤٤١٣) وتاريخ ١٨/٠٧/١٤٣٣هـ الموافق ٠٨/٠٦/٢٠١٢م

٨ المادة الأولى، الموقع الرسمي لبيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سيأتي لاحقاً.

٩ دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، للدكتور: طيطوس فتحي والأستاذ: علوش صابرة، ص ٣٤٤، بحث منشور في مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبدالقادر للطوبى الإسلامية، الجزائر، المجلد السادس والعشرون، العدد السادس، عام ٢٠٢٢م.

المبحث الأول: الأسباب المرتبطة باتفاق التحكيم

تمهيد وتقسيم:

ترفع الأسباب المرتبطة باتفاق التحكيم في دعوى اسمها: دعوى بطلان حكم التحكيم، ويختص بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم والمسائل التي يحيلها نظام التحكيم للمحكمة المختصة، معقوداً لمحكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع،^١ ويرى بعض شراح القانون أن شكل وطبيعة دعوى بطلان حكم التحكيم هي: دعوى خاصة وطريق احتياطي، ويرون أن الأسباب التي دعت إلى تحديد شكل وطبيعة دعوى البطلان على هذا النحو هي كما يلي:

١. أن المحكمة^٢ تحدد على أنها صاحبة الاختصاص العام.

٢. أن أحوال البطلان التي تؤسس عليها محصورة.

٣. أن رفع دعوى البطلان حق مكفول لأطراف النزاع على التساوي بموجب النظام.^٣

ونبين في هذا المبحث: الأحكام الشرعية والنظامية في الأسباب المرتبطة باتفاق التحكيم، ونشير هنا إلى أن الأصل النظامي لهذه الأسباب هو: ما ورد في المادة الخمسين من نظام التحكيم^٤، ونص الشاهد منه: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: أ - إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلاً، أو قابلاً للإبطال، أو سقط بانتهاء مدته. ب - إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية، أو ناقصها، وفقاً للنظام الذي يحكم أهليته).

ويعرف اتفاق التحكيم بأنه: (اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلوا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما في شأن علاقة نظامية محددة، تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، سواء أكان اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد، أم في صورة مشاركة تحكيم مستقلة).^٥

وعليه يرى بعض شراح الأنظمة أن اتفاق التحكيم طبيعته تعاقدية، وتأسيساً على هذه الطبيعة التعاقدية يُحظر إجبار أي طرف من الأطراف على اللجوء إلى التحكيم، ولذا لا تتطر هيئة التحكيم في نزاع خالٍ من اتفاق تحكيم محرر ومكتوب، ولا ينظر القضاء في نزاع يحوي

١ بنص المادة الثامنة من نظام التحكيم حيث قالت: (١- يكون الاختصاص بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم والمسائل التي يحيلها هذا النظام للمحكمة المختصة معقوداً لمحكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع. ٢ - إذا كان التحكيم تجارياً دولياً سواء جرى بالمملكة أم خارجها، فيكون الاختصاص لمحكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر النزاع في مدينة الرياض ما لم يتفق طرفا التحكيم على محكمة لستئناف أخرى في المملكة.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سيأتي لاحقاً.

٢ نبيه هنا إلى: أن بعض شراح القانون يستخدم لفظة (المحكمة) ويقصد بها هيئة التحكيم أحياناً، ولذا الباحث يجتهد في فهم السياق ويبني عليه في وضع اللفظ على المعنى والسياق المناسب له، وهنا في هذا الموضوع يرى الباحث: أن المقصود -عند المؤلف المقتبس منه- بلفظ المحكمة هو: القضاء وليس هيئة التحكيم.

٣ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائي، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

٤ الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٤ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٣٣

٥ هذا نص المادة الأولى من نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٤ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٣٣ هـ، المنشور في الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء

<https://laws.boe.gov.sa>

اتفاق تحكيم محرر ومكتوب، إلا إذا تنازل أطراف النزاع عن اتفاق التحكيم هذا صراحة أو ضمناً.^١

ويعد اتفاق التحكيم سواء أكان شرط تحكيم أو مشاركة تحكيم: أساس التحكيم؛ لأن التحكيم قائم على إرادة الأطراف، وأنظمة وقوانين التحكيم بأحكامها قائمة على اتفاق الأطراف، وبه تخرج المنازعة من ولاية قضاء الدولة إلى ولاية التحكيم، وعلى ضوء ذلك: ليس من المنطق أن نقبل لجوء الأطراف إلى التحكيم دون اتفاق على التحكيم بين الأطراف.^٢ وتتعدد أسباب البطلان المرتبطة باتفاق التحكيم إلى عدد من الأسباب هي:

السبب الأول: عدم وجود اتفاق التحكيم

ينتج عن الاتفاق على التحكيم إذا كان صحيحاً أمران هما:

١. أن أطراف التحكيم يلتزمون بفصل أي نزاع إذا كان مشمولاً باتفاق التحكيم، عن طريق التحكيم.

٢. أن أطراف التحكيم يُمنعون من إخضاع النزاع إلى طريق آخر -غير التحكيم- من طرق فض المنازعات، إلا أن يتنازلا عن الاتفاق على التحكيم.^٣

وينتج عن عدم وجود الاتفاق على التحكيم: بطلان حكم التحكيم، ويصل إلى مرحلة الانعدام، ويعتبر هذا الحكم النظامي في وصفه والحكم عليه بالبطلان من النظام العام، فمحكمة الاستئناف تقضي به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أحد أطراف النزاع أمام المحكمة.^٤

ويظهر سبب البطلان في عدم وجود اتفاق التحكيم بأن: يثار هذا الدفع من طرف نزاع، ويكون دفعه بإنكار ونفي وجود اتفاق تحكيم، أو عدم تحقق التراضي، وعدم تقابل الإرادتين، ومن أمثلة وصور هذا الدفع: أن يصدر إيجاب ويقابل بالرفض، وأيضا بنفي صدور الاتفاق على التحكيم ممن يملك إصداره ويصح تصرفه، ومن ذلك عندما يوقع على اتفاق التحكيم من لا صفة له في التوقيع والاتفاق، فهنا في هذا المثال: يعتبر اتفاق التحكيم غير موجود حكماً.^٥

وعلى ضوء ما ذكرناه لو سأل سائل فقال: هل يعد تمسك أحد أطراف النزاع بوجود اتفاق تحكيم إذا كان صادراً من غير الأصل كافيًا لإثبات وجود اتفاق التحكيم، ويُقبل قضاء؟

١ ينظر: التحكيم التجاري (الوسائل البديلة لفض المنازعات في المملكة العربية السعودية) مع دراسة تحليلية لأحكام قضائية مختارة للأستاذ الدكتور: سعد الذبياني والدكتور: علاء الدين عيد عطا، ص ٢٤٤، دار الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٣م.

٢ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٥. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، لعامر عبدالله بالليث، ص ١٩، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة أبو ظبي، كلية القانون برنامج الدراسات العليا ماجستير القانون الخاص، عام ٢٠١٨م.

٣ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٤ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٥ ينظر: التفهيم شرح نظام التحكيم، لمعالي الشيخ: عبدالله بن محمد آل خنين، ص ١٩٠، دار الحضارة، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم في المملكة العربية السعودية، للدكتور: عبدالله بن محمد أبا الخيل، ص ٢٠٩ - ٢١٠، بحث منشور في مجلة قضاء، العدد الأول، مجلة علمية محكمة، الجمعية العلمية القضائية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

الجواب: لا يعد كافيا، ولا يُقبل التمسك به لوحده قضاء، وعليه إثبات سلامة صدور اتفاق التحكيم، من وكيل أو نائب أو نحوهما يصح منه هذا الاتفاق.^١

ويرى بعض شراح الأنظمة: أن الطرف الذي يحتج ضده بحكم التحكيم، عليه عبء إثبات انعدام اتفاق التحكيم، وفقا للنظام الإجرائي واجب التطبيق.^٢

ويرى بعض شراح الأنظمة أن مما يشملها أيضا سبب البطلان هذا الحالات التالية:

١- إذا كان أطراف العقد اتفقوا على فسخ هذا العقد كاملا بما فيه شرط التحكيم، أو صدر حكم بفسخ هذا العقد، لارتباط شرط التحكيم بعقده وجودا وعدما، فلو قام أحد الأطراف برفع قضية أمام هيئة التحكيم بعد فسخ العقد على النحو المذكور فإن الحكم الذي يصدر من هيئة التحكيم يعتريه سبب البطلان هذا.^٣

٢- إذا بطل العقد الذي يشتمل على شرط التحكيم بطلانا مطلقا، لأن العقد الباطل كالمعدوم، فلا ينتج أثرا، والحكم الذي حكم ببطلان هذا العقد يعتبر حكما كاشفا لا منشئا لحالة البطلان.^٤

٣- أن يكون اتفاق التحكيم موجودا، بيد أن حكم التحكيم فصل في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم.^٥

٤- أن يكون اتفاق التحكيم موجودا، إلا أنه غير مكتوب،^٦ وسيأتي في السبب التالي رأي مخالف لهذا الرأي، ذلك أن الرأي الثاني يرى إلحاق هذه الحالة بسبب البطلان: بطلان اتفاق التحكيم.

٥- أن يستند طرف من أطراف التحكيم على مستند لا يعتبر اتفاق تحكيم.^٧

٦- أن يكون الاتفاق الذي يُدعى بأنه اتفاق تحكيم، يُعد من قبيل الاتفاق على تعيين خبير وليس محكم في النزاع.^٨

ويرى بعض شراح الأنظمة أن إيراد سبب: عدم وجود اتفاق التحكيم، ضمن أسباب بطلان حكم التحكيم ليس وجيها، لأن انعدام وجود اتفاق التحكيم يعني انعدام وجود حكم تحكيم، وأن حكم التحكيم يظهر عند ظهور نزاع قد اتفق أطرافه على أن يتم حله عن طريق التحكيم، فإذا لم يكن هناك اتفاق على اللجوء إلى التحكيم فهذا يعني لزوما عدم وجود حكم تحكيم.^٩

١ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

٢ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

٣ ينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

٤ ينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

٥ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٦ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٧ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٨ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠.

٩ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١.

والأصل النظامي في هذا الحكم النظامي هو ما ورد في نظام التحكيم في المادة الخمسين فقرة ١ فقرة أ ونصها (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: أ - إذا لم يوجد اتفاق تحكيم ...)

واشترط بعض الشافعية في نفاذ حكم المحكم شروطاً أربعة، منها: وجود الاتفاق بين أطراف التحكيم على التحكيم، وتحقق التراضي بتعيين المحكم في النزاع، وأن يستمر التراضي بالمحكم إلى حين صدور الحكم.^١

السبب الثاني: بطلان أو قابلية إبطال شرط أو مشاركة التحكيم

يسري على اتفاق التحكيم ما يسري على سائر الاتفاقيات، من قواعد وشروط الانعقاد والصحة، وبالتالي يجب أن يتوافر في اتفاق التحكيم الأركان والشروط العامة التي تشترط في إنشاء الاتفاقات والعقود، وكذلك القواعد التي تنظم التحكيم، فيجب أن يتوفر ركن التراضي وركن المحل وركن السبب، ويجب أن يتوفر شرط الشكلية، وأنه إذا سقط شرط من شروط الانعقاد أو ركن من أركانه يكون الاتفاق باطلاً، وإذا بطل اتفاق التحكيم فإنه يبطل التحكيم ككل بما فيه حكم التحكيم، وسبب البطلان هذا يرجع إلى عيب أو بطلان حصل في اتفاق التحكيم كما ذكرنا، وأنه إذا سقط شرط من شروط الصحة يكون الاتفاق قابلاً للإبطال تطبيقاً للنظرية العامة للالتزامات.^٢

ومن الحالات التي يكون فيها اتفاق التحكيم باطلاً ما يلي:

أن يكون أحد أطراف التحكيم الذي صدرت عنه الموافقة على شرط أو مشاركة التحكيم من عديمي الأهلية، مثل: المجنون، والصغير دون سن التمييز، أو يكون من ناقصي الأهلية مثل: المحجور عليه بسبب سفه أو إفلاس، أو يكون ولياً على وقف أو على فاقد للأهلية، ولم يؤذن لهذا الولي بالاتفاق على التحكيم من قبل المحكمة أو الجهة المختصة، فالأهلية في التصرفات تثبت للأشخاص الطبيعيين لمن بلغ منهم سن الرشد وكان راشداً، غير محجور عليه بسبب جنون أو سفه أو غفلة أو عته،^٣ وينبّه بعض شراح الأنظمة هنا إلى: أن التصرفات الصادرة من المجنون أو المعتوه قبل صدور قرار الحجر تعتبر صحيحة ما لم يكن المجنون أو العته شائع وقت الاتفاق أو أنه معلوم عند الطرف المتعاقد الآخر، وإلى: أن التمسك بالبطلان بسبب نقص الأهلية يعد مقصوراً على صاحب المصلحة فيه دون الآخرين من أطراف التحكيم،

١ ينظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (شرح مختصر المزني)، لأبي الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الشيبيري بالمواردي، ج ١٦ ص ٣٢٥، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائي، مرجع سابق، ص ٣٤٦. ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١.

٣ جاء في نظام التحكيم في المادة العاشرة في الفقرة ١ ما نصه: (١- لا يصح الاتفاق على التحكيم إلا ممن يملك التصرف في حقوقه سواء أكان شخصاً طبيعياً - أو من يمثله - أم شخصاً اعتبارياً.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

ويفسر بعض شراح الأنظمة الحكمة من وجود شرط الأهلية في أطراف التحكيم أثناء الاتفاق على التحكيم: أن اتفاق التحكيم يتضمن تنازلاً من المتعاقد عن أن يرفع الدعوى إلى محاكم الدولة، مما يعد تركاً عن ضمانات أتاحتها أنظمة القضاء للأشخاص، ويمثل بعضهم للحالات أيضاً: بانعدام كتابة اتفاق التحكيم،^١ وجاء في المادة التاسعة من نظام التحكيم الحكم بوجود كتابة اتفاق التحكيم، وأن نتيجة عدم كتابته هو: البطلان، ونص الشاهد منها: (٢ - يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً، وإلا كان باطلاً).

ويقبل شرط أو مشاركة التحكيم الإبطال: إذا وقع العقد مثلبساً ومتأثراً بصفة من الصفات التي تفرض عدم لزومه، فيمكن فسحه، ويرى البعض بأن هذا السبب يتواجد إذا سقط شرط من شروط الصحة.^٢

ويأتي التعبير^٣ كصورة من الصور التي تؤثر على اتفاق التحكيم، فتجعله قابلاً للإبطال.^٤ والأصل النظامي في هذا الحكم النظامي هو ما ورد في المادة الخمسين فقرة ١ فقرة أ ونصها (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: أ - إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلاً، أو قابلاً للإبطال، أو سقط بانتهاء مدته. ب - إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقداً للأهلية، أو ناقصها، وفقاً للنظام الذي يحكم أهليته.)

السبب الثالث: سقوط شرط أو مشاركة التحكيم

يُعرف سقوط اتفاق التحكيم هنا بأنه: إلغاء كل إجراءات التحكيم حتى لائحة دعواها، وتعتبر كأن لم تكن، وتزول جميع الآثار الناتجة عنها، وترجع العلاقة بين أطراف التحكيم إلى ما كانت عليه قبل البدء بالتحكيم، ويحق لأطراف التحكيم اللجوء إلى التحكيم من جديد وتقديم ذات الطلبات وذات الدعوى، ويوميء بعض شراح الأنظمة إلى اعتراضهم على وجود مثل هذا السبب في بطلان التحكيم، ويُفهم هذا الإيحاء من إيرادهم في موضع شرح هذا السبب قولهم: أن هدف المنظم من فكرة السقوط في النزاعات القضائية هو: منع زيادة القضايا على القضاء بشكل يرهق كاهلها عن تحقيق العدل، وهذا الهدف غير متحقق في التحكيم.^٥

ويعتبر سقوط شرط أو مشاركة التحكيم سبباً من أسباب بطلان حكم التحكيم حسب نص أصله النظامي في المادة الخمسون فقرة ١ فقرة أ التي تقول: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم

١ ينظر: التقييم، مرجع سابق، ص ٢٩٠. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٥. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠. وينظر: دعوى

بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٦. ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٤.

٢ ينظر: التقييم، مرجع سابق، ص ٢٩٠. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٥. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠. وينظر: دعوى

بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

٣ تعريف التنفير: هو الإغراء بوسيلة قولية أو فعلية كاذبة لترغيب أحد المتعاقدين في العقد وحمله عليه. التقييم، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

٤ ينظر: التقييم، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

٥ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.

إلا في الأحوال الآتية: أ - إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلاً، أو قابلاً للإبطال، أو سقط بانتهاء مدته)، فيكون اتفاق التحكيم موجوداً وصحيحاً إلا أنه أضحى غير صالح بأن يُبنى عليه حكم التحكيم، ويأتي هذا السبب عندما يتم الاتفاق في شرط أو مشاركة التحكيم على مدة للتحكيم، وتنتهي هذه المدة المتفق عليها بين الأطراف، أو تنتهي مدة التحكيم المقررة في النظام واجب التطبيق، دون صدور حكم التحكيم، وفي نظام التحكيم حددت المدة باثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم، بنص المادة الأربعين الفقرة ١ التي تقول: (١- على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهي للخصومة كلها خلال الميعاد الذي اتفق عليه طرفا التحكيم، فإن لم يكن هناك اتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم.)، ويستثنى من ذلك: أن يكون مدعي البطلان تتنازل عن مدة التحكيم المنعقدة اتفاقاً أو نظاماً صراحة أو ضمناً أثناء سير إجراءات التحكيم، فلم يدفع أمام هيئة التحكيم قبل صدور حكم التحكيم بانتهاج مهام هيئة التحكيم بانتهاج مدة التحكيم.^١

ويرى بعض شراح نظام التحكيم: أن هيئة التحكيم تفصل في الدفوع الشكلية المتعلقة بمدة التحكيم ابتداءً، مع لزوم تقديم الدفع به من الطرف ذو العلاقة في جوابه الأول، وإلا فإن الدفع بعد ذلك يسقط.^٢

ويرى الباحث: أن هذا الرأي غير صحيح، لأنه يستحيل الدفع بأمر لم يتحقق موجباً، إذ كيف يُدفع ابتداءً في الجواب الأول بانتهاج مدة التحكيم، وإجراءات التحكيم لم تبدأ بعداً!، ولم تتحقق واقعا انتهاء المدة.

ويرى بعض شراح القانون الجزائري: أن من أسباب بطلان حكم التحكيم هي: أن تفصل هيئة التحكيم في ظل عدم وجود اتفاقية تحكيم، أو في ظل اتفاقية تحكيم باطلة، أو في ظل اتفاقية تحكيم منقضية مدتها.^٣

ويرون أن المنظم الجزائري وضع سبب البطلان المتعلق باتفاقية التحكيم، أول سبب من أسباب البطلان عن قصد وعمد، لأن اتفاق التحكيم هو: أساس سلطات المحكمين، وأساس نظام التحكيم، ولأن الهدف من دعوى البطلان هو: التثبت من سلامة الأصل الذي استمدت منه هيئة التحكيم اختصاصها، حتى في ظل وجود مبدأ الاختصاص بالاختصاص، الذي يتيح

١ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩١. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٦. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٦. ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.

٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩١.

٣ تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٥٦ من القانون رقم ٠٨ / ٠٩ المؤرخ في ٢٥ فبراير ٢٠٠٨ من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري التي تقول: (إذا فصلت محكمة التحكيم بدون اتفاقية تحكيم أو بناء على اتفاقية باطلة أو انقضاء مدة الاتفاقية)، ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

لهيئة التحكيم الفصل في سلامة اختصاصها، لأن سلطة هيئة التحكيم في هذا مقيدة وليست مطلقة وتخضع لرقابة القضاء.^(١)(٢)

المبحث الثاني: الأسباب المرتبطة بهيئة التحكيم

تمهيد وتقسيم:

يفرض نظام التحكيم إجراءات معينة في تكوين وتشكيل وتعيين المحكمين، ويرتب النظام على الحكم الصادر مخالفاً للنصوص الأمرة في هذه المسائل على النحو الذي سيأتي تفصيله بطلان حكم التحكيم، بل ويرتب النظام أيضاً على ممارسة المحكم لأعمال التحكيم إذا كان ممنوعاً من نظر وسماع الدعوى على النحو الذي سيأتي تفصيله بطلان حكم التحكيم، وأيضاً يبطل حكم التحكيم إذا فصل في مسائل لا يشملها شرط أو مشاركة التحكيم.

وتفصيل هذه الأسباب التي يبطل حكم التحكيم بوجود أي منها هي كالتالي:

السبب الأول: إذا تكونت وتشكلت هيئة التحكيم بشكل مخالف للنظام:

يُقصد بتكوين وتشكيل هيئة التحكيم: عدد المحكمين الذين يشاركون في الهيئة التحكيمية، فقد يكون العدد واحداً، وقد يكون أكثر من ذلك طبقاً لاتفاق التحكيم وما يفرضه النظام،^٣ ولأطراف التحكيم الإرادة الكاملة في اختيار العدد بما لا يخالف النظام واجب التطبيق، ويتم الاختيار من أطراف التحكيم إما بشكل مباشر باختيار اسم محكم معين، أو بشكل غير مباشر باختيار طريقة تعيين المحكم أو الإحالة إلى جهة مستقلة تتولى مهمة تعيين المحكم أو هيئة التحكيم.^٤

ويفرض النظام قبول دعوى بطلان حكم التحكيم موضوعاً إذا لم تتكون هيئة التحكيم على الشكل المتفق مع النظام،^٥ ويرى صاحب كتاب التفهيم: أن التنازل صراحة أو ضمناً على شرط وتزوية عدد أعضاء هيئة التحكيم مع الاتفاق على الحكم يُعتبر سبباً صحيحاً لعدم نقض الحكم في الفقه الإسلامي بشرط تحقق الشروط في المحكمين الاثنين.^٦

١ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

٢ جاء قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري في مادته ٥٣ على ذكر أسباب بطلان حكم التحكيم، وجاءت على الأسباب المرتبطة باتفاق التحكيم فقالت: (١) لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: أ. إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلاً أو قابلاً للإبطال أو سقط بانتهائه مدته. ب- إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فقد الأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته). الصادر بقرار مجلس الشعب القانوني، والصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤م، وفقاً لآخر التعديلات، القاهرة ٢٠٢١، مطبوعات مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

٣ جاء في نظام التحكيم في المادة الثالثة عشرة ما نصه: (تشكل هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر، على أن يكون العدد فردياً وإلا كان التحكيم باطلاً). الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

٤ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٧.

٥ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩١. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٨. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

٦ ينظر: آل خنين، مرجع سابق، ص ٢٩١. وتعريف الشيخ آل خنين من حيث مناصبه باختصار: كان عضواً في هيئة كبار العلماء، وعضواً في اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى، والقاضي بمحكمة التمييز بالرياض سابقاً. الموقع الرسمي لمجلة العدل <https://adlm.moj.gov.sa>

ويرى الباحث: أن القضاء من خلال استقرار أحكامه في هذه المسألة، لا يقبل تنازل أطراف التحكيم عن شرط وتيرية عدد أعضاء هيئة التحكيم، وهذا ظاهر من خلال عدم طرح مسألة التنازل عن هذا الشرط في الأحكام القضائية في هذه المسألة -ستأتي أمثلة على ذلك- بين أطراف التحكيم، وأنه يعتبر شرط الوتيرية من النظام العام، ويخرج على أنه جزء من السياسة الشرعية^١، التي تكفل للمنظم الإلزام بحكم يراه المنظم مصلحة، ولا يخالف الشريعة الإسلامية.

والأصل النظامي في هذا الحكم النظامي هو ما ورد في المادة الخمسين فقرة ١ فقرة هـ ونصها (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية:... هـ - إذا شكلت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لهذا النظام، أو لاتفاق الطرفين.)

ومن التطبيقات القضائية على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "منطوق الحكم بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ٠٩/ ٠٤/ ١٤٤٣ هـ القاضي ب..."، وأسباب هذا الحكم تضمنت: أن الحكم صدر من هيئة تحكيم لم تشكل تشكيلا صحيحا، إذ أن الحكم صدر من محكمين اثنين، وأن هذا مخالف للنظام في مادته الخمسين فقرة هـ من نظام التحكيم^٢.

ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١ والأصل الشرعي لمصطلح السياسة هو: ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (كانت بنو إسرائيل تتوسمهم الأبياء، كلما هلك خفي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فكنزك)، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «هو بيعة الأول، فالأول، وأطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم) متفق عليه. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، للإمام محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله البخاري الجعفي، ج ٤ ص ١٦٩، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، للإمام مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، ج ٣ ص ١٤٧١، تحقيق: محمد فواد عبدالباقى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

وجاء في شرح مصطلح السياسة في هذا الحديث قولهم: "السياسة القيام على الشيء بما يصلحه". هـ. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد الغيتاني الحنفي بدر الدين العيني، ج ١٦ ص ٤٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ج ٦ ص ٢٣٩٨، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

وجاء في بيان السياسة الشرعية عند العلماء المحققين القول بأنها: تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة أو أصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين. وبعبارة أخرى هي متابعة السلف الأول في مراعاة المصالح ومسايرة الحوادث. والمراد بالشؤون العامة للدولة كل ما تتطلبه حياتها من نظم، سواء أكانت دستورية أم مالية أم تشريعية أم قضائية أم تنفيذية، وسواء أكانت من شؤونها الداخلية أم علاقاتها الخارجية. فتدبير هذه الشؤون والنظر في أسسها ووضع قواعدها بما يتفق وأصول الشرع هو السياسة الشرعية. السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، للشيخ: عبدالوهاب خلاف، ص ٢٠، دار القلم، طبعة عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٣٧٠٨٠٦٤١ / ١٤ / ٤ / ٢٠٢٢م، المحكمة التجارية، قضية رقم ٤٣٧٢١٩٩٣ لعام ١٤٤٣هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: "وبما أن مقدم الطلب يطلب الحكم ببطلان حكم التحكيم، ويرر طلبه بوقوع مخالفات عدة لنظام التحكيم - وفق مقدم بيانه - وبما أنه وبعد اطلاع الدائرة على حكم التحكيم تبين أنه صدر من هيئة تحكيم لم تشكل تشكيلا صحيحا، حيث صدر الحكم من محكمين اثنين بالمخالفة للنظام فقد نصت المادة (٥٠/ فقرة هـ) من نظام التحكيم المتعلقة بحالات البطلان على أنه "إذا شكلت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لهذا النظام، أو لاتفاق الطرفين" حيث اشترط النظام أن تكون هيئة التحكيم عددا فرديا استنادا للمادة (الثالثة عشرة) من نظام التحكيم والتي نصت على أنه تشكل هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر، على أن يكون الحد فردياً وإلا كان التحكيم باطلاً مما يعني أن تشكيل الهيئة جاء على وجه مخالف للنظام الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى بطلان حكم التحكيم، ولا يقال من ذلك ما ذكرته الهيئة في استنادها لإصدار الحكم من محكمين فقط من أن التنحي أتى بعد إقبال الترافع؛ إذ لا يوجد في نظام التحكيم ما يسند ذلك، وتشير الدائرة أنه في حال تنحي المحكم فإن للطرف الآخر إقامة دعوى بطلب تعيين محكم بدلا عن المحكم المنتحي، كما أن للمتضرر من تنحي المحكم طلب التعويض". هـ.، ثم نص منطوق الحكم على أنه: "بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ٠٩/ ٠٤/ ١٤٤٣ هـ القاضي ب(أولا: إلزام المحكمين ضدنا... سجل مدني رقم (...)) بأن تتفع للمحكم ... / تصريح إقامة رقم (...)) مبلغ وقدره (١,٨١٠,٤١٦) واحد مليون وثمانمائة وعشرة آلاف وأربعمائة وستة عشر ريالاً، قيمة أرباحه في شركته مع المحكمين ضدنا في حصتها في الشركة ... المعيدة في السجل التجاري رقم (...)) للأعوام المالية من (٢٠٠٧) حتى (٢٠١٩) ميلادية. ثانياً: رفض ما عدا ذلك من طلبات وفقاً لما ورد في أسباب الحكم). لما هو موضح بالأسباب. والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين". هـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل <https://laws.moj.gov.sa/>. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعاوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، جمع: د. فلاح الزهراني، الخبر.

١. أن الدائرة القضائية ترى: أن صدور الحكم التحكيمي يجب أن يكون وفق النصوص الأمرة في النظام التي تناولت: تكوين وتشكيل الهيئة التحكيمية.

٢. أن الدائرة القضائية أغلقت باب الاجتهاد أمام النصوص الأمرة في تكوين وتشكيل الهيئة التحكيمية.

٣. أن الدائرة القضائية قررت للمتضرر من تحي المحكم الحق في رفع طلب يتضمن التعويض المالي أمام الجهة المختصة، ويفهم من هذا التقرير ثبوت قيام المسؤولية المدنية على الهيئة التحكيمية أو على المحكم الذي تتحي.

٤. أن الدائرة القضائية قررت خطأ ومخالفة الهيئة التحكيمية في إصدارها الحكم التحكيمي وهي على تشكيل مخالف للنظام، ولم تقبل الدائرة القضائية مبررات وتفسيرات الهيئة التحكيمية في إصدارها للحكم على النحو المذكور.

السبب الثاني: إذا تم تعيين هيئة التحكيم بشكل مخالف للنظام

يفرض النظام أيضا في هذا السبب: قبول دعوى بطلان حكم التحكيم موضوعا إذا لم يتعين المحكمون على الشكل المتفق مع النظام، ومن الأمثلة على ذلك: أن تكون هيئة التحكيم وترية العدد، بيد أن رئيس هيئتها لم يحصل على المؤهل الواجب المذكور في النظام،^١ والأصل النظامي في هذا الحكم النظامي هو ما ورد في المادة الخمسين فقرة ١ فقرة هـ ونصها (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية:...هـ - إذا شكلت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لهذا النظام، أو لاتفاق الطرفين.)، فيتم التعيين مثلا بما يخالف نص المادة الرابعة عشرة من النظام التي تقول: (يشترط في المحكم ما يأتي: ١ - أن يكون كامل الأهلية. ٢ - أن يكون حسن السيرة والسلوك. ٣ - أن يكون حاصلاً على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية، وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفى توافر هذا الشرط في رئيسها.)

ولاشترط المنظم في وجود المؤهل الشرعي في المحكم، نظير عند الشافعية، فجاء عندهم القول في إنفاذ حكم المحكم، أن له أربعة شروط، منها: أن يكون المحكم من أهل الاجتهاد الشرعي، وشرط المؤهل الشرعي الوارد في النظام، قد يحقق شرط الاجتهاد الشرعي، وقد يحقق جزءا منه.^٢

١ ينظر: الفقيه، مرجع سابق، ص ٢٩١. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٨. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٧.
٢ ينظر: الحاوي الكبير، مرجع سابق، ج ١٦ ص ٣٢٥.

وجاء عند المالكية قول يقول: أن التحكيم يجوز أن يتولاه عدل مجتهد أو عامي يحكم باسترشاد العلماء، ولا يصدر عن جاهل حكم تحكيم مطلقاً.^١

السبب الثالث: إذا تم تعيين هيئة التحكيم بشكل مخالف لاتفاق التحكيم

يفرض النظام أيضاً في هذا السبب: قبول دعوى بطلان حكم التحكيم موضوعاً إذا لم يتعين المحكمون على الشكل الذي اتفق عليه الطرفان في اتفاق التحكيم، إلا أن يكون مدعي البطلان قد تنازل عن هذه المخالفة صراحة أو ضمناً بسكوته مع ثبوت علمه بهذه المخالفة،^٢ والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الخمسين فقرة ١ فقرة هـ ونصها (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية:...هـ - إذا شكلت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لهذا النظام، أو لاتفاق الطرفين).^٣

السبب الرابع: إذا كان المحكم الفرد أو المشارك ممنوعاً من نظر الدعوى وسماعها

يُقصد بمنع المحكم من التحكيم هو: أن لا يقبل في نظر الدعوى وسماعها في قضية التحكيم من توفرت به حالة من الحالات المنصوص عليها في النظام المحال إليه نظام المرافعات الشرعية، فيتحقق هذا السبب: إذا قام بالمحكم حالة من حالات المنع، واقترن معها عدم رضا وعدم قبول أطراف النزاع أو أحدهما بالمحكم والحكم.^٤

أما إذا رضي وقبل أطراف النزاع بالمحكم، وقد قام به سبب المنع، فإن المحكم لا يمنع، إلا عن سبب آخر لم يكن معلوماً، وفي آراء الفقه الإسلامي حول هذه المسألة: يرجح صاحب كتاب التفهيم هذا الرأي، الذي يسير نحو عدم منع المحكم من نظر الدعوى، بشرط رضا أطراف التحكيم بتحكيمة، حال قيام سبب المنع به، إلا أن يكون قد قام به سبب لم يكن معلوماً،

١ قال عيش: يجوز التحكيم لعدل مجتهد أو عامي يحكم باسترشاد العلماء (و) غير (كافر) اللخمي اتفقت أقوال من يذكر بعد على أن لا يحكم جاهل بالحكم لأنه تخاطر "منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عيش أبو عبدالله المالكي، ج ٨ ص ٢٨٤، دار الفكر، بيروت، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩١ - ٢٩٢. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٨. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

٣ جاء قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري في مادته ٥٣ على ذكر أسباب بطلان حكم التحكيم، وجاءت على الأسباب المرتبطة بهيئة التحكيم فقالت: (١. لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: ...هـ - إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون أو لاتفاق الطرفين).

٤ ونص المادة المحيلة من نظام التحكيم هي المادة السادسة عشرة الفقرة ٢ من نظام التحكيم جاء فيها: (٢- يكون المحكم ممنوعاً من النظر في الدعوى وسماعها - ولو لم يطلب ذلك أحد طرفي التحكيم - في الحالات نفسها التي يُمنع فيها القاضي)، ونص المادة المحال إليها في نظام المرافعات الشرعية هي المادة الرابعة والتسعون جاء فيها: (يكون القاضي ممنوعاً من نظر الدعوى وسماعها ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم في الأحوال الآتية: أ - إذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو صهراً له إلى الدرجة الرابعة. ب - إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته. ج - إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم، أو وصياً، أو قيماً عليه، أو مظنوناً ورائته له، أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم. د - إذا كان له مصلحة في الدعوى القائمة أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيماً عليه. هـ - إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً، أو كان قد أدى شهادة فيها، أو باشر إجراء من إجراءات التحقيق فيها.)، الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق. وينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ١٢٢

٥ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٢

كما يرى أن التحكيم ليس كالقضاء، فالمحكم ينظر القضية وإن قام به سبب المنع، بشرط رضا أطراف التحكيم، والقاضي ليس كذلك، وأن التحكيم في هذا أوسع من القضاء.^١ ويرى صاحب كتاب التفهيم: أنه يمكن تنزيل ما ورد عن بعض فقهاء الشريعة الإسلامية في فروعهم الفقهية، على هذه المسألة، ومن ذلك: ما ورد من فتوى عند بعض الشافعية بالقول في جواز تحكيم العدو والحكم لعدوه أو الحكم عليه،^٢ بشرط رضا أطراف التحكيم بأن يحكم بينهم، وأيضا: ما ورد من فتوى عند بعض المالكية بالقول في جواز تحكيم الخصم في مال، بشرط أن يكون خصما لجميع أطراف التحكيم،^٣ وأيضا: ما ورد من فتوى عند بعض الشافعية بالقول في جواز تحكيم من لا تجوز شهادته لهم من أصول وفروع،^٤ وعليه يرجح صاحب كتاب التفهيم القول بجواز تحكيم العدو والخصم ومن لا تقبل شهادته، بشرط أن يرضى به أطراف التحكيم، لأن التحكيم ولاية أطراف التحكيم على أنفسهم.^٥

والأصل النظامي في الحكم بحظر تحكيم المحكم الذي توفرت به حالة من حالات المنع، وأن تحكيمه يعتبر سببا من أسباب البطلان، هو ما ورد في المادة السادسة عشرة الفقرة ١ و ٢ من نظام التحكيم ونصها: (١- يجب ألا يكون للمحكم مصلحة في النزاع، وعليه - منذ تعيينه وطوال إجراءات التحكيم - أن يصرح - كتابةً - لطرفي التحكيم بكل الظروف التي من شأنها أن تثير شكوكا لها ما يسوغها حول حياده واستقلاله، إلا إذا كان قد سبق له أن أحاطهما علما بها.

٢- يكون المحكم ممنوعاً من النظر في الدعوى وسماعها - ولو لم يطلب ذلك أحد طرفي التحكيم - في الحالات نفسها التي يُمنع فيها القاضي.) ويتحقق هذا السبب أيضا: إذا كانت هناك ظروفًا تثير شكوكا جديّة حول حياد واستقلال المحكم مع عدم إفصاح المحكم عنها لأطراف التحكيم.^٦

١ ينظر: آل خنين، مرجع سابق، ص ١٢٣ و ٢٩٢. ونص المادة الخامسة والتسعون من نظام المرافعات الشرعية دليل على بطلان حكم القاضي، إن قام به سبب من أسباب المنع، حتى وإن رضى أطراف النزاع بنظر القاضي للفتية على هذا الحال، وقد جاء فيها: (يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة في المادة (الرابعة والتسعين) من هذا النظام ولو تم باتفاق الخصوم. وإن وقع هذا البطلان في حكم مؤبد جاز للخصم أن يطلب من المحكمة العليا نقض الحكم وإعادة نظر الدعوى أمام دائرة أخرى.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

٢ قال الماوردي: وإن حكم لعدوه نفذ حكمه. وإن حكم على عدوه ففي نفوذ حكمه عليه ثلاثة أوجه: الحاوي الكبير، مرجع سابق، ج ١٦ ص ٣٢٨. وينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لثاق الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، ج ٥ ص ٢٨٠، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عام ١٤١٣هـ.

٣ قال عيش: "قال مسألة إذا حكم أحد الخصمين صاحبه فحكم لنفسه أو عليها جاز، ومضى ما لم يكن جوراً بيناً، وليس تحكيم الشخص خصمه كتحكيم خصم القاضي. أصح لا أحب ذلك، فإن وقع مضي وليذكر في تسجيله رضاه بالتحاكم إليه. وقيل لا يجوز حكمه لنفسه وقيل يجوز اهـ." منح الجليل شرح مختصر خليل، مرجع سابق، ج ٨ ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

٤ قال الماوردي: "وإن كان التحكيم من المتنازعين لمن لا يجوز أن يشهد لهما ولا عليهما والذي لا يجوز أن يشهد لهما والد وولد والذي لا يجوز أن يشهد عليهما عدو فينظر: فإن حكم على من لا يجوز أن يشهد له من والد أو ولد لمن يجوز أن يشهد له من الأجنبي جاز، كما يجوز أن يشهد عليه وإن لم يجز أن يشهد له. وإن حكم لمن لا يجوز أن يشهد له من والد أو ولد على من يجوز أن يشهد له من الأجنبي ففي جوازه وجهان" الحاوي الكبير، مرجع سابق، ج ١٦ ص ٣٢٧. وينظر: طبقات الشافعية الكبرى، مرجع سابق، ج ٥ ص ٢٨٠.

٥ ينظر: آل خنين، مرجع سابق، ص ١٢٦ - ١٢٧

٦ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

السبب الخامس: إذا كان حكم التحكيم قد فصل في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم

يتحقق هذا السبب: إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها شرط أو مشاركة التحكيم، ويكون حكم التحكيم حينها قابلاً للإبطال، لأن هيئة التحكيم مهمتها محصورة بالفصل في النزاع الذي اتفق أطراف التحكيم على عرضه عليها، ولا يُسمح للهيئة التحكيمية الخروج عن حدود هذا الاتفاق، ولا ينطبق على الهيئة التحكيمية ما ينطبق على القضاء من مبادئ تخرجه عن حدود النص مثل مبدأ: أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع، على أنه إذا أمكن تجزئة المسائل الصادر فيها حكم التحكيم، إلى مسائل مشمولة باتفاق التحكيم، ومسائل غير مشمولة باتفاق التحكيم، فالبطلان حينها لا يشمل المسائل التي تدخل في اتفاق التحكيم.^١

ويرى بعض شراح الأنظمة: أنه يشترط لقبول المحكمة المختصة سبب البطلان هذا: أن يكون مدعي البطلان قد اعترض أمام هيئة التحكيم على مخالفة الطرف الآخر وهيئة التحكيم في تجاوز حدود اتفاق التحكيم، خلال الموعد المتفق عليه، أو خلال مدة معقولة - حال عدم الاتفاق على موعد-، إلا أن تكون مخالفة للنظام العام، وأن عدم قيام مدعي البطلان بالاعتراض أمام هيئة التحكيم على النحو المذكور، يعد قبولاً من مدعي البطلان على تعديل اتفاق التحكيم، وأن هذا القبول يعد مانعاً يمنع من صحة تقديم سبب البطلان هذا، وأن المحكمة المختصة لا تنتظر في هذا السبب من تلقاء نفسها، بل يجب أن يتقدم به أحد أطراف النزاع، وأن سبب عدم نظر المحكمة المختصة لهذا السبب من تلقاء نفسها هو: أن هذه المخالفة لا ترتبط بالنظام العام من حيث الأصل.^٢

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة و ونصها: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية:... و - إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم، ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له، فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء غير الخاضعة للتحكيم وحدها).^٣

ومن التطبيقات القضائية على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: بطلان حكم هيئة التحكيم الصادر بتاريخ ١/ ٨ / ١٤٤٢ هـ القاضي ب..."، وأسباب هذا

١ ينظر: التقييم، مرجع سابق، ص ٢٩٢. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١٠. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٧. ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٩.

٢ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠.

٣ وجاء في قانون التحكيم الأردني في المادة ٤٩ فقرة ٥ و ٦ في أسباب هذا المبحث ما يلي: (٥...). إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف لهذا القانون أو لاتفاق الطرفين. ٦. إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم أو تجاوز حدود هذا الاتفاق، ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها). الصادر برقم ٣١ عام ٢٠٠١م، مطبوعات مركز القانون والتحكيم.

الحكم تضمنت: أن هيئة التحكيم لم تطبق ما ورد في المادة (١/٥٠) الفقرة (و)، وأن مما يدعم هذا الاستنتاج من المحكمة عدم تقديم المحكم ضدها ببطان الاتفاقيات^١. ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١. أن الدائرة القضائية ترى: أن هيئة التحكيم لم تلتزم بالنص النظامي الذي يتضمن وجوب فصل حكم التحكيم في المسائل التي يشملها اتفاق التحكيم، وعدم الخروج عنه.

٢. أن الدائرة القضائية قررت خطأ الهيئة التحكيمية في اجتهادها، وأن اجتهادها خالف النص النظامي المادة (١/٥٠) الفقرة (و)، ووجه المخالفة: أن هيئة التحكيم لم تنظر في دعوى المحكمة قيامها بأعمال وخدمات لصالح المحكم ضدها بناء على الاتفاقيات حتى يتبين معه مدى تحقق معنى الوساطة الممنوعة من عدمه إعمالاً لشرط التحكيم الذي نص على تسوية النزاعات المتصلة بالاتفاقيات.

٣. أن الدائرة القضائية تدلل أيضاً على خطأ الهيئة التحكيمية في اجتهادها، وتدعم صحة اجتهاد الدائرة القضائية في تطبيق النص النظامي المادة (١/٥٠) الفقرة (و) بالقول: أن المحكم ضدها لم تدفع ببطان الاتفاقيات، واقتصر دفعها على أن هذه الاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ.

٤. أن الدائرة القضائية قررت بطلان حكم هيئة التحكيم وإعادة القضية لهيئة التحكيم للفصل فيها، وهذا له أثر في نظر الباحث في مسألة: أن أطراف التحكيم لن يتحملوا عبئاً مالياً جديداً في أتعاب التحكيم، وفي تخليص هيئة التحكيم من الدخول في إشكالات قد تصل إلى تعويضات مالية للمتضررين من أطراف التحكيم.

١ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٧٨٧ وتاريخ ٢٥ / ٨ / ٢٠٢١م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٧٨٧ لعام ١٤٤٢هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: "ثانياً: بما أن وكيل المحكمة يطلب بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ٠١ / ٠٨ / ١٤٤٢هـ، وبرر طلبه وفق ما تقدم بيانه في وقائع القضية، وحيث حكمت هيئة التحكيم برد دعوى المحكمة ضد المحكم ضدها لبطلان الاتفاقيات الثلاث محل هذه الدعوى بطلاناً مطلقاً، ودون النظر في موضوع النزاع والفصل في استحقاق المحكمة لما تدعيه من عدمه بناء على ما تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين من حقوق والتزامات، وقد أسست هيئة التحكيم حكمها على مخالفة الاتفاقيات مبدأ منع الوساطة في العقود التي تكون الجهات الحكومية بمختلف أنواعها طرفاً فيها، بناء على المادة (٧١) من نظام المناقصات والمشتريات الحكومية المتضمنة أنه: "يتم التعاقد مع المصالحح لهم بالعمل مباشرة، ولا تجوز الوساطة في التعاقد. ولا يعد وسيطاً الموزع أو الوكيل المعتمد من المنتج الأصلي. وينفذ المتعاقد العمل بنفسه، ولا يجوز له التنازل عنه أو عن جزء منه، أو إجابة غيره في تنفيذه بغير إذن خطي سابق من الجهة المتعاقدة. ومع ذلك يبقى المتعاقد مسئولاً بالتضامن مع المتنازل إليه أو المقاول من الباطن عن تنفيذ العقد". ثالثاً: وبما أن هيئة التحكيم لم تنظر في دعوى المحكمة قيامها بأعمال وخدمات لصالح المحكم ضدها بناء على الاتفاقيات بما يتبين معه مدى تحقق معنى الوساطة الممنوعة من عدمه إعمالاً لشرط التحكيم الذي نص على تسوية النزاعات المتصلة بالاتفاقيات، سيما وأن المحكمة تدعي أنه قدمت للمحكم ضدها خدمات وأعمال مختلفة، وموody ذلك عدم التزام هيئة التحكيم باتفاقية التحكيم، بما يتحقق معه ما ورد في المادة (٢/٥٠) ونصها: "تقضي المحكمة المختصة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة، أو ما اتفق عليه طرفا التحكيم.. وما ورد في المادة (١/٥٠) الفقرة (و) ونصها: "لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: .. - إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم.. ويؤيد ذلك أن المحكم ضدها لم تدفع ببطان الاتفاقيات، واقتصر دفعها على أن هذه الاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ. رابعاً: بناء على ما ورد في المادة (٤١) من نظام التحكيم من أن إجراءات التحكيم لا تنتهي إلا بصدر الحكم المنهي للحصومة، أو بصدر قرار من هيئة التحكيم بإنهاء الإجراءات في الأحوال المنصوص عليها في المادة. وتلخيصاً على ما تقدم تنتهي دائرة الاستئناف إلى الحكم أدناه. أ.هـ.. ثم نص منطوق الحكم على أنه: "حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: بطلان حكم هيئة التحكيم الصادر بتاريخ ٠١ / ٨ / ١٤٤٢هـ القاضي برد دعوى المحكمة / ... سجل تجاري (...). ضد المحكم ضدها / ... سجل تجاري (...). لبطلان الاتفاقيات الثلاث محل هذه الدعوى بطلاناً مطلقاً. ثانياً: إعادة القضية لهيئة التحكيم للفصل فيها، لما هو مبين بالأدب. وشه الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. أ.هـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل، مرجع سابق. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعاوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الأسباب المرتبطة بإجراءات التحكيم

تمهيد وتقسيم:

يوجب نظام التحكيم إجراءات معينة في أعمال التحكيم، فيلزم مثلاً: تمكين أطراف النزاع من تقديم دفوعهم وجوابهم، ويلزم كذلك: تطبيق القواعد الإجرائية والموضوعية التي اتفق عليها أطراف النزاع في حكم التحكيم.

ويترتب على مخالفة هذه الإجراءات: بطلان حكم التحكيم على النحو الذي سيتم تفصيله.

وتفصيل الأسباب التي يبطل بها حكم التحكيم إذا وجد أي منها هي كالتالي:

السبب الأول: إذا تعذر على أحد أطراف التحكيم تقديم دفوعه وجوابه

يجدر الإشارة ابتداءً في هذه المسألة، أن نبين أمراً مهماً، وهو أن نتيجة البطلان على عدم تقديم طرف من أطراف التحكيم جوابه ودفوعه ليس على إطلاقه، ولذا قيّد النظام نتيجة البطلان هذه إذا توفرت أسباب معينة ومحددة، إذا وجد أي منها يبطل حكم التحكيم، وإلا فلا، ومذكورة على سبيل الحصر لا التمثيل، وهذه الأسباب الموجبة لبطلان حكم التحكيم هي:

أ.السبب الأول: عدم إبلاغ أحد أطراف النزاع إبلاغاً صحيحاً بتعيين محكم

ب.السبب الثاني: عدم إبلاغ أحد أطراف النزاع إبلاغاً صحيحاً بإجراءات التحكيم

ج.السبب الثالث: عدم تقديم أحد أطراف النزاع دفوعه لأي سبب غير ما تم ذكره وخارج عن إرادته.^١

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة ج ونصها: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية...ج - إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إبلاغه إبلاغاً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم، أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته).^٢

ويدرج بعض شراح الأنظمة تحت مبدأ الوجاهية صوراً متعددة مثل: منح الفرص المتكافئة لأطراف النزاع لتقديم دفاعه، بأن يبلغ تبليغاً صحيحاً ليستطيع حضور جلسات التحكيم، وأن يطلع على ما يقدمه خصمه من دعوى ومستندات ليتمكن من مناقشتها والرد عليها، ويرون أن مبدأ الوجاهية من المبادئ التي يقوم عليها نظام التحكيم، وأن غالبية تشريعات التحكيم الوطنية تأخذ به، وأنه يظهر في احترام وتأمين حقوق الدفاع والمساواة بين أطراف النزاع،^٣ وأن مبدأ

١ ينظر: التقييم، مرجع سابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٣. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠.
٢ وجاء في قانون الأونسيتال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي في المادة ٣٦ في الفقرة ١ في الفقرة ٢ (٢٠٠٠). أن الطرف المطلوب تنفيذ القرار ضده لم يبلغ على نحو صحيح بتعيين المحكم، أو بإجراءات التحكيم، أو أنه لم يستطع، لسبب آخر، أن يعرض قضيته) نسخة اللغة العربية، الصادر من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، يونيو ١٩٨٥ - يوليو ٢٠٠٦، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الموقع الإلكتروني <https://uncitral.un.org>
٣ جاء ذلك في المادة السابعة والعشرين من نظام التحكيم ونصها: (يعامل طرفا التحكيم على قدم المساواة، وتنبأ لكل منهما الفرصة الكاملة والمتكافئة لعرض دعواه أو دفاعه.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

الوجاهية أساس من أسس تحقيق العدالة، وأن مراعاة مبدأ الوجاهية تطبيق للنظام العام الدولي الذي يجب احترامه، وأن تخلفه يترتب عليه بطلان حكم التحكيم كما ذكرنا^١.
ومن التطبيقات القضائية على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في مدينة الرياض، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "حكمت الدائرة ببطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٤٣٩ هـ..."، وأسباب هذا الحكم تضمنت: أن المدعي الذي تقدم بطلب بطلان حكم التحكيم لم يمثله وكيله تمثيلاً صحيحاً بسبب صيغة وكالته التي قصر نطاقها عن شمولها بالقضية التحكيمية محل نظر البطلان، وأن المدعي لم يتمكن من تقديم دفاعه أمام هيئة التحكيم، وأن حكم التحكيم استند على إجراءات تحكيم باطلّة أثرت فيه^٢. ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١. أن الدائرة القضائية ترى: أن هيئة التحكيم لم تلتزم بالمادة الخمسين الفقرة ١ فقرة ج من نظام التحكيم، لأن المدعي لم يمكن من تقديم دفاعه أمام هيئة التحكيم، وأن ممثله في القضية التحكيمية غير ممثل تمثيلاً صحيحاً، ذلك أن وكالة ممثل المدعي في القضية التحكيمية خاصة بالمنازعات المتفرعة عن إدارة حصص المدعي في الشركات والتصرف فيها، والمنازعة التحكيمية ليست منها.

٢. أن الدائرة القضائية أغلقت باب الاجتهاد في تفسير صحة تمثيل المدعي أمام الوكالة القاصرة في القضية التحكيمية.

١ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٧. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

٢ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في مدينة الرياض، برقم القرار ٤٤٣٠٠٩٩٩٠ بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠٢٣م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٤٧٠٥٠٠٨٦٤ لعام ١٤٤٤هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: "وبما أنه بالنظر في حكم هيئة التحكيم والمستندات المقدمة من طرفي الدعوى، يتبين أن وكالة المدعي / ل... المصدق عليها من كاتب العدل في دبي بدولة الإمارات بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢م لا تتضمن توكيله وكالة مطلقة في جميع أنواع العقود، وإنما هي خاصة بإدارة حصصه في الشركات والتصرف فيها بأوجه التصرف والبيع والتنازل وغير ذلك، إضافة إلى القيام بعدد من الإجراءات المترتبة على ذلك ومن ذلك إجراءات التقاضي والتحكيم. وبما أن اتفاق التحكيم أساس حكم التحكيم محل هذه الدعوى وارد في العقد الذي أبرمه... بصفته وكيلاً عن المدعي، وبما أن هذا العقد موضوعه بيع وتوريد أجهزة أيفون ومعقمات صحية وطبية، وذلك غير مشمول بالوكالة، لذا فإن العقد وما تضمنه من اتفاق على التحكيم يكون غير صحيح في حق المدعي، ويستتبع ذلك بطلان حكم التحكيم وفقاً للفقرة ١/أ من المادة ٥٠ المذكورة، وبما أنه فضلاً عن ذلك فإن البين من حكم التحكيم أن اختيار هيئة التحكيم وتمثيل المدعي لديها كان من وكيله المذكور، وقد استندت هيئة التحكيم في ذلك إلى الوكالة المذكورة، وبما أن هذه الوكالة خاصة بالمنازعات المتفرعة عن موضوع الوكالة وهو إدارة حصص المدعي في الشركات والتصرف فيها، والمنازعة الماثلة ليست منها، لذا فإن المدعي يكون غير ممثل تمثيلاً صحيحاً، ويترتب عليه ثبوت أن المدعي لم يمكن من تقديم دفاعه أمام هيئة التحكيم، وأن حكم التحكيم قد استند على إجراءات تحكيم باطلّة تؤثر فيه، وهو مما يوجب الحكم ببطلان حكم التحكيم وفقاً للفقرتين ج، ز من المادة ١/٥٠ المشار إليها. ولا يتال مما تقدم ما احتجبت به وكالة المدعي عليه من صدور حكم سابق من هذه الدائرة يقضي بالأمر بتنفيذ حكم التحكيم، ذلك أن الأمر بتنفيذ حكم التحكيم لا يمنع من تقديم دعوى البطلان وسماعها متى ما قدمها المحكوم عليه خلال الأجل النظامي بعد تنليغه تنليغاً صحيحاً، كما لا يمنع من الحكم بالبطلان متى تحقق موجهه، وبناء على ما تقدم فإن الدائرة تنتهي إلى منطوق حكمها الآتي: "أهـ...، ثم نص منطوق الحكم على أنه: "حكمت الدائرة: ببطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٤٣٩ هـ القاضي بـ(أولاً: إلزام المدعي عليه أصالة... بسداد مبلغ وقدره (٧٥٠٠٤٠٢٢٠) خمسة وسبعون مليون وأربعة آلاف وسبعمئة وعشرون ريال. ثانياً: إلزام المدعي عليه أصالة... بسداد مبلغ وقدره (١٤٠٧٢٠٠٧٠٦) أربعة عشر مليون وسبعمئة وعشرون ألف وسبعمئة وستة ريالات مقابل الشرط الجزائي. ثالثاً: إلزام المدعي عليه أصالة... بسداد أجرة التحكيم بمبلغ وقدره (٤٠٢٥٠٠٠٠) أربعة ملايين ومئتان وخمسون ألف ريال وتمثل (٥٠%) من قيمة العقد. وبذلك يكون إجمالي ما تم الحكم به وإلزام المدعي عليه بسداده هو (٩٣٠٩٧٥٠٤٢٦) ثلاثة وتسعون مليون وتسعمائة وخمسة وسبعون ألف وأربعمائة وستة وعشرون ريال فقط لا غير. وصرف النظر عن بقية طلبات المحتكم، وكذلك طلبات المحتكم ضدّه). وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. أهـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل، مرجع سابق. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعاوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، مرجع سابق.

٣. أن الدائرة القضائية قررت أن سلامة تطبيق النص النظامي المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة ج من نظام التحكيم، يعني التثبت من شمول وكالة الوكيل للعبارات الواضحة والصريحة في التمثيل في القضية التحكيمية وفق اتفاق التحكيم.

ومن التطبيقات القضائية أيضاً على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٤٤٢/١٠/١١ هـ القاضي بـ..."، وأسباب هذا الحكم تضمنت: أن هيئة التحكيم لم تبلغ من يمثل المحتكم ضدها - طالبة البطلان-، وأن التبليغ ذهب إلى أمين الإفلاس، وأن أمين الإفلاس في إجراء إعادة التنظيم المالي لا يمثل المدين، وأن التبليغ على هذا النحو مخالف، ويستوجب البطلان^١. ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١. أن الدائرة القضائية قررت: أن هيئة التحكيم خالفت المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة ج من نظام التحكيم، لأنه لم يبلغ من يمثل المحتكم ضدها - طالبة البطلان- بعد انتهاء مدة التعليق حيث جاء التبليغ لأمين الإفلاس، وأمين الإفلاس في إجراء إعادة التنظيم المالي لا يمثل المدين.

٢. أن الدائرة القضائية قررت: أن تبليغ هيئة التحكيم للمحتكم ضدها عن طريق أمين الإفلاس غير صحيح، لأن أمين الإفلاس لا يمثل المدين، وهذا يعني خطأ هيئة التحكيم في اجتهادها بأن أمين الإفلاس يمثل المدين في هذه القضية التحكيمية.

٣. أن الدائرة القضائية قررت: أن هيئة التحكيم أخطأت في فهم أعمال أمين الإفلاس حسب النظام، ووجه الخطأ: أن أمين الإفلاس في إجراء إعادة التنظيم المالي يقتصر عمله على الإشراف على نشاط المدين إضافة للمهام التي خولها له النظام وفقاً للمادتين (٥٧-٥٨) من نظام الإفلاس، وهذا ما تجاوزته الهيئة التحكيمية إلى ما يخرج عن مهام أمين الإفلاس.

١ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٥٦٨١ / ٣٠ / ٨ / ٢٠٢١م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٥٦٨١ لعام ١٤٤٢هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: "وبما أن وكيل المدعي يطلب بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٤٤٢/١٠/١١هـ، وفق ما تقدم بيانه - ، وبما أن المادة (٥٠/ج) من نظام التحكيم نصت على: "١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: ج- إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إبلاغه إبلاغاً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم، أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته". وبما أن الحكم محل الطعن خالف هذه المادة حيث لم يبلغ من يمثل المحتكم ضدها - طالبة البطلان- بعد انتهاء مدة التعليق حيث جاء التبليغ لأمين الإفلاس، وحيث إن أمين الإفلاس في إجراء إعادة التنظيم المالي لا يمثل المدين، وإنما يقتصر عمله على الإشراف على نشاط المدين إضافة للمهام التي خولها له النظام وفقاً للمادتين (٥٧-٥٨) من نظام الإفلاس، الأمر الذي يجعل تبليغ هيئة التحكيم للمحتكم ضدها عن طريق أمين الإفلاس غير صحيح ، وسبباً يستوجب البطلان". هـ، ثم نص منطوق الحكم على أنه: "بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٤٤٢/١٠/١١ هـ القاضي بـ: ١- إلزام المدعي عليها شركة ... سجل تجاري رقم (...). بأن تدفع للمدعية شركة ... مبلغاً قدره (...). ٢- إلزام المحتكم ضدها بأن تدفع للمدعي مبلغاً قدره (...). نفقات وأتعاب التحكيم. ٣- رد طلبات المدعي عليه. وذلك لما هو مبين بالأسباب. والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين". هـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل، مرجع سابق. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعاوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، مرجع سابق.

السبب الثاني: إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق أي من القواعد النظامية التي اتفق أطراف التحكيم على تطبيقها على موضوع النزاع

تلتزم هيئة التحكيم بتطبيق القواعد النظامية التي اتفق عليها أطراف التحكيم، تنفيذاً لإرادة أطراف التحكيم، سواء أكانت قواعد موضوعية أو إجرائية، وسواء أكانت قواعد إجرائية مؤسسية تتبع مركز تحكيم أو لوائح تتبع اتفاقيات دولية أو غيرها مما يتفق أطراف التحكيم على تطبيقها في النزاع، ويعتبر إخلال هيئة التحكيم بالقواعد المتفق عليها سبباً لبطلان حكم التحكيم، وإفراد هذا السبب مستقلاً عن غيره من أسباب البطلان يُظهر أهمية تطبيق إرادة أطراف التحكيم في القضايا التحكيمية.^١

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في نظام التحكيم في المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة د ونصها: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: ... د - إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق أي من القواعد النظامية التي اتفق طرفا التحكيم على تطبيقها على موضوع النزاع.)

وفي تفسير المقصود بالقواعد النظامية هنا التي يترتب على مخالفتها بطلان حكم التحكيم، رأيت اتفاقاً بين شراح الأنظمة على أن هيئة التحكيم ملزمة بما يتفق عليه أطراف التحكيم من إجراءات أو قواعد، وعلى أن القواعد النظامية التي يتفق عليها أطراف التحكيم لا تخرج عن أن تكون قواعد إجرائية أو قواعد موضوعية أو كلاهما، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المقصود بالقواعد النظامية هنا على قولين عند شراح الأنظمة:

القول الأول: أن المقصود بها القواعد الإجرائية فقط، وقالوا: بأن على هيئة التحكيم تطبيق المتفق عليه من المنصوص عليه في المادة الخامسة والعشرين في الفقرة ١ من نظام التحكيم مثل: طريقة التبليغ، أو القواعد الإجرائية للمؤسسات التحكيمية مثل: قواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري، أو غيرها من الإجراءات التي لا تخالف الشريعة الإسلامية، ويمكن أن يفهم دليلاً من خلال قوله: أن القواعد الموضوعية نظمت أحكامها في المادة الثامنة والثلاثين من نظام التحكيم، وأن القواعد الموضوعية للأحكام واجبة التطبيق يجب أن تكون الشريعة الإسلامية، إذا تمت بين شخصين طبيعيين أو اعتباريين كلاهما أو أحدهما مسلم، وأنه إن حصل خلاف ذلك فيجب الرد إلى الشريعة الإسلامية.^٢

القول الثاني: أن المقصود بها قواعد النظام الموضوعي، وقالوا: بأن على هيئة التحكيم تطبيق هذه القواعد المتفق عليها، دون النظر إلى أن حكم التحكيم حصل به خطأ أو مخالفة في تطبيق

١ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

أو تفسير هذه القواعد المتفق عليها، ويمكن أن يفهم دليhle من خلال قوله: أن لا إلزام على هيئة التحكيم إلا في تطبيق النظام الموضوعي.^١

ويرى الباحث: أن الراجع هو القول بالجمع بين هذين القولين، فالمقصود بالقواعد النظامية في هذا السبب وفي أصله النظامي هي: القواعد الإجرائية والقواعد الموضوعية؛ لأن نظام التحكيم في نصوصه الأمرة المختلفة، جاء على الإلزام بالقواعد الإجرائية التي تحكم إجراءات النظر في موضوع النزاع وفصله إجرائياً، والقواعد الموضوعية التي تحكم وتنظم موضوع النزاع وطريق الحكم وفصله موضوعاً، وهو المعمول به قضاءً، وسيأتي تطبيقات قضائية تثبت ذلك في هذا البحث.

ونصوص نظام التحكيم التي جاءت على الإلزام بالقواعد الإجرائية والقواعد الموضوعية في موضوع النزاع، هي المواد: الخامسة، والخامسة والعشرين، والثامنة والثلاثين.^٢ واختلف شراح الأنظمة: في نسبة استبعاد حكم التحكيم في تطبيق القواعد النظامية المتفق عليها، التي يثبت بها بطلان حكم التحكيم إلى ثلاثة آراء، بعد اتفاقهم على أن تطبيق الهيئة التحكيمية للقواعد النظامية واجب:

الرأي الأول: أن يكون الاستبعاد على بعض القواعد النظامية للنظام واجب التطبيق
الرأي الثاني: أن يكون الاستبعاد على بعض القواعد النظامية للنظام واجب التطبيق، والخطأ في اختيار القاعدة الصحيحة واجبة التطبيق في محل النزاع.

الرأي الثالث: أن يكون الاستبعاد على كل القواعد النظامية للنظام واجب التطبيق.^٣
ويرى الباحث: أن الراجع هو الرأي الأول، بسبب الإطلاق في النص النظامي الذي وضع هذه الحالة سبباً من أسباب البطلان، والإطلاق يشمل أي جزء.

ومن التطبيقات القضائية على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في المنطقة الشرقية، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "حكمت الدائرة ببطلان حكم التحكيم الصادر برقم ١٤٤١ / ٠٧ / ١٦ / ١١١ وتاريخ ٧ / ٢ / ١٤٤٤ هـ من هيئة التحكيم المشكلة بالقرار رقم ١١١ / ١٤٤١ المؤرخ في ٢٧ / ٦ / ١٤٤٢ هـ..."، وأسباب

١ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٦.

٢ نص المادة الخامسة: (إذا اتفق طرفا التحكيم على إخضاع العلاقة بينهما لأحكام أي وثيقة (عقد نموذجي، أو اتفاقية دولية أو غيرها)، وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.)، ونص المادة الخامسة والعشرين: (١- لطرفي التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تنتجها هيئة التحكيم، بما في ذلك حقيماً في إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة، أو هيئة، أو مركز تحكيم في المملكة أو خارجها، بشرط عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية. ٢- إذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق كان لهيئة التحكيم - مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، وأحكام هذا النظام - أن تختار إجراءات التحكيم التي تراها مناسبة.)، ونص الشاهد من المادة الثامنة والثلاثين: (١- مع مراعاة عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام بالمملكة، على هيئة التحكيم أثناء نظر النزاع الآتي: أ - تطبيق القواعد التي يتفق عليها طرفا التحكيم على موضوع النزاع، وإذا اتفقا على تطبيق نظام دولة معينة اتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين، ما لم يتفق على غير ذلك. ب - إذا لم يتفق طرفا التحكيم على القواعد النظامية واجبة التطبيق على موضوع النزاع طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية في النظام الذي ترى أنه الأكثر اتصالاً بموضوع النزاع.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

٣ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم، مرجع سابق، ص ٢٦.

هذا الحكم تضمنت: أن الحكم التحكيمي صدر عن هيئة تحكيمية لم يكتمل نصابها بعد تحتي أحد أعضائها، وعليه فإن الحكم يعد مخالفا لاتفاق الطرفين في تشكيل الهيئة، وأن الحكم التحكيمي استبعد تطبيق القواعد النظامية التي اتفق عليها أطراف التحكيم.^١

ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١. أن الدائرة القضائية قررت: أن هيئة التحكيم خالفت النص النظامي المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة د من نظام التحكيم، ووجه المخالفة: أن حكم التحكيم استبعد تطبيق القواعد النظامية التي اتفق عليها طرفا التحكيم، والتي من ضمنها صدور الحكم من الهيئة بكامل تشكيلها دون نقص.

٢. أن الدائرة القضائية قررت: أن الهيئة التحكيمية أخطأت في اجتهادها، وفي إصدار الحكم التحكيمي عن هيئة تحكيمية غير مكتملة النصاب في عدد أعضائها الذين تم تشكيلهم ابتداءً في نظر النزاع، بعد تحتي العضو...

٣. أن الدائرة القضائية قررت: أن الهيئة التحكيمية خالفت حين إصدار الحكم اتفاق الطرفين على تشكيل هيئة التحكيم التي تم تشكيلها من رئيس وعضوين.

وبعد ما تم استنتاجه من الحكم القضائي، أشير إلى مسألة مهمة وهي: أنه لا يُقبل أمام محكمة الاستئناف، الاعتراض على حكم التحكيم بدعوى بطلان حكم التحكيم، إذا كان متعلقاً بمخالفة إجراءات التحكيم في الحالات التالية:

١. إذا استمر الإجراء المعترض عليه حتى فات مياعده بمضي ثلاثين يوماً من علم المعترض بالمخالفة، ولم يقدم مدعي البطلان اعتراضه على هذه المخالفة خلال هذه المدة، على صور الإجراءات والحالات التالية:

١ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في المنطقة الشرقية، برقم القرار ٤٤٣٠٢٤١٤٥١، وتاريخ ٢ / ١١ / ٢٠٢٢م، الدائرة التجارية الثالثة، قضية رقم ٤٤٧٠٢٤٣٦٠٦ لعام ١٤٤٤هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: "فما أن الحكم صدر عن هيئة تحكيمية غير مكتملة النصاب في عدد أعضائها الذين تم تشكيلهم ابتداءً في نظر النزاع - محل التحكيم - وذلك بعد تحتي العضو ...، قبل إصدار الهيئة للحكم، وبالتالي فإن الحكم صدر بالمخالفة لاتفاق الطرفين على تشكيل هيئة التحكيم التي تم تشكيلها من رئيس وعضوين، وبالتالي يكون الحكم صدر بالمخالفة فينبطق عليه ما أوردته المادة الخمسين من نظام التحكيم التي قصرت النظر في دعوى البطلان على حالات معينة، وهي المذكورة في الفقرة (١) من المادة الخمسين والتي نصت على: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: أ - إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلاً، أو قابلاً للإبطال، أو سقط بانتهاج منه. ب - إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقداً الأهلية، أو ناقصها، وفقاً للنظام الذي يحكم أهليته. ج - إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إبلاغه إيلاعاً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم، أو لأني سبب آخر خارج عن إرادته. د - إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق أي من القواعد النظامية التي اتفق طرفا التحكيم على تطبيقها على موضوع النزاع. هـ - إذا شككت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لهذا النظام، أو لاتفاق الطرفين. و - إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم، ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له، فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء غير الخاضعة للتحكيم وحدها. ز - إذا لم تراخ هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو أثير في مضمونه، أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثيرت فيه). اهـ وحيث إن حكم التحكيم محل طلب الإبطال المائل استبعد تطبيق القواعد النظامية التي اتفق عليها طرفا التحكيم والتي من ضمنها صدور الحكم من الهيئة بكامل تشكيلها دون نقص وهذا ما أشارت إليه الفقرات (د) و (هـ) و (ز) من المادة المشار إليها، لذا فإن الدائرة انتهت لمنطوقها أثناءه، وبه تحكم". أهـ. ثم نص منطوق الحكم على أنه: "حكمت الدائرة: بطلان حكم التحكيم الصادر برقم ١٤٤١/٠٧/١٦/٨١١ وتاريخ ١٤٤٤/٢/٧هـ من هيئة التحكيم المشكلة بالقرار رقم (٨١١/١٤٤١) المؤرخ في ١٤٤٢/٢/٧هـ في دعوى التحكيم المقدمة من الشركة ... ضد شركة ... لما هو موضح في الأسباب، والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين". أهـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل، مرجع سابق. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، مرجع سابق.

أ. إذا كان الإجراء المعترض عليه يخالف حكماً من أحكام نظام التحكيم في المسائل التي يصح التعاقد على خلافها.

ب. إذا كان الإجراء المعترض عليه يخالف شرطاً من الشروط التي اتفق عليها أطراف النزاع في شرط أو مشاركة التحكيم.^١

ويسبب شراح نظام التحكيم على فوات وسقوط الاعتراض في هذه الحالات على النحو المذكور بأن: سكوت مدعي البطلان عن الاعتراض على هذا الإجراء المخالف خلال المدة المذكورة يعتبر رضا ضمنى من مدعي البطلان على ما تم من مخالفة لهذا الإجراء.^٢

٢. إذا استمر المعترض في إجراءات التحكيم، دون الدفع أمام هيئة التحكيم في اختصاص الهيئة، حتى مضى وانتهى تقديم أول جواب للمعترض كتابياً،^٣ ويقيّد بعض شراح نظام التحكيم: أن العبرة ليس بتقديم الجواب من المعترض، وإنما العبرة بفوات أول موعد حدد للمدعى عليه لغرض تقديم جوابه المكتوب على لائحة دعوى المدعي المحكم، وسيان بين أن يكون الموعد حدد باتفاق الطرفين أو من هيئة التحكيم.^٤

٣. إذا استمر المعترض في إجراءات التحكيم، دون الدفع الأنبي أمام هيئة التحكيم، بأن موضوع النزاع لا يشمل اتفاق التحكيم، إذا كانت المرافعة شفوية، وأما إذا كانت الإجراءات بمذكرات كتابية، فيكون فوات الاعتراض بعدم الدفع في أول مذكرة كتابية للمعترض بالدفع المذكور، ويُسبب لهذا بأن: المعترض لم يعلم بخروج موضوع النزاع عن اتفاق التحكيم إلا من خلال لائحة دعوى المحكم، ولذلك اعتبرت المذكرة الجوابية الأولى من المعترض هي التي يتحقق بها الآنية.^٥

ولا يُقبل أيضاً أمام محكمة الاستئناف الاعتراض على حكم التحكيم بدعوى بطلان حكم التحكيم إذا كان متعلقاً ببرد المحكم في الحالات التالية:

١. إذا استمر المعترض في إجراءات التحكيم، دون الدفع ببرد المحكم، حتى انتهت مدة خمسة أيام من تاريخ علم المعترض طالب الرد بتكوين وتشكيل هيئة التحكيم.

١ عملاً بالأصل النظامي في نظام التحكيم في المادة السابعة ونصها: (إذا استمر أحد طرفي التحكيم في إجراءات التحكيم - مع علمه بوقوع مخالفة لحكم من أحكام هذا النظام مما يجوز الاتفاق على مخالفته أو لشرط في اتفاق التحكيم - ولم يقدم اعتراضاً على هذه المخالفة في الموعد المتفق عليه، أو خلال ثلاثين يوماً من علمه بوقوع المخالفة عند عدم الاتفاق، عد ذلك تنازلاً منه عن حقه في الاعتراض.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

٣ جاء هذا الحكم بنص نظام التحكيم في المادة العشرين الفقرة ٢ بقولها: (٢- يجب إيداع الدفوع بعدم اختصاص هيئة التحكيم وفقاً للمواعيد المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (الثلاثين) من هذا النظام. ولا يترتب على قيام أحد طرفي التحكيم بتعيين محكم أو الاستنراك في تعيينه سقوط حقه في تقديم أي من هذه الدفوع. أما الدفع بعدم شمول اتفاق التحكيم لما يثيره الطرف الآخر من مسائل أثناء نظر النزاع فيجب إيداعه فوراً وإلا سقط الحق فيه. ويجوز في جميع الأحوال أن تقبل هيئة التحكيم الدفع المتأخر إذا رأت أن التأخير كان لسبب مقبول.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

٤ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

٥ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

٢. إذا تم قفل باب المرافعة من هيئة التحكيم، فبعدها لا يقبل طلب رد المحكم، أياً ما تكن الأسباب، وسواء أعلم بأسباب الرد قبل قفل باب المرافعة أو بعد قفلها.^١

المبحث الرابع: الأسباب المرتبطة بإصدار حكم التحكيم

تمهيد وتقسيم:

يفرض نظام التحكيم على هيئة التحكيم مجموعة من الالتزامات في حكم التحكيم الذي يصدر منها، فتلتزم هيئة التحكيم بالشروط الواجبة في الحكم، وأن يستند الحكم على إجراءات تحكيم صحيحة، وأن تذكر أسباب الحكم في إعلام الحكم بتوقيع المحكمين، وأن تذكر البيانات الأساسية في إعلام الحكم.

وينتج عن مخالفة هذه الالتزامات بطلان حكم التحكيم على النحو الذي سيتم إيرادها، ومخالفة أي التزام يعد في حقيقته حالة موجبة لبطلان الحكم.

وتفصيل هذه الأسباب التي يبطل بها حكم التحكيم إذا وجد أي منها هي كالتالي:

السبب الأول: إذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثرت فيه

يتحقق هذا السبب: إذا حصل من هيئة التحكيم إخلال بالشروط التي يجب توافرها في الحكم، فيكون الحكم حينها معرضاً للبطلان، إذا أثر ذلك في مضمون الحكم، ويمثل لهذا السبب: إذا صدر الحكم من الأقلية،^٢ وإذا صدر الحكم بالتساوي دون تعيين مرجح.^٣

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الخمسين الفقرة ١ فقرة ز ونصها: (١- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: ... ز- إذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو أثر في مضمونه، أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثرت فيه.)

ومن التطبيقات القضائية على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "حكمت الدائرة: أولاً: بطلان حكم هيئة التحكيم في فقراته (٣/٢/١) المتعلق بإلزام ممثل الشركة ... حامل الهوية رقم:

١ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

٢ والأصل في هذا هو ما ذكره نظام التحكيم في المادة السابعة عشرة فقرة ١ والشاهد منها: (١- إذا لم يكن هناك اتفاق بين طرفي التحكيم حول إجراءات رد المحكم، يقدم طلب الرد - كتابةً - إلى هيئة التحكيم مبيناً فيه أسباب الرد خلال خمسة أيام من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل الهيئة، أو بالظروف الموسوعة للرد...). الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

٣ جاء في نظام التحكيم في المادة الثانية والأربعين فقرة ١ ما نصها: (١- يصدر حكم التحكيم كتابةً ويكون مسبباً، ويوقعه المحكمون، وفي حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يُكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن يثبت في محضر القضية أسباب عدم توقيع الأقلية.) الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق. وجاء في قواعد التحكيم الصادرة من المركز السعودي للتحكيم التجاري SCCA، في المادة ٣٥ الفقرة ٣ ما نصها: (٣) في حال وجود أكثر من محكم، وعدم تمكن هيئة التحكيم من الوصول إلى إجماع، فإنها تصدر أي حكم أو قرار أو أمر أو أي حكم آخر بالأغلبية.)، نافذة من ١١ شوال ١٤٤٤هـ الموافق ١ مايو ٢٠٢٣م.

٤ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٣. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(...). ثانياً: رفض دعوى البطلان...، وأسباب هذا الحكم تضمنت: أن ممن صدر عليهم الحكم التحكيمي هو: ممثل شركة...، وهو ليس طرفاً في الدعوى، وأن الحكم على هذا الوجه مخالف للمادة الخمسين الفقرة ١ / ز من نظام التحكيم.^١

ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١. أن الدائرة القضائية قررت: أن هيئة التحكيم خالفت النص النظامي للمادة الخمسين الفقرة ١ فقرة ز من نظام التحكيم، ووجه المخالفة: أن الهيئة التحكيمية حكمت على من ليس طرفاً في الدعوى.

٢. أن الدائرة القضائية قررت: خطأ الهيئة التحكيمية في اجتهادها، في إلزام المدعي بصفته ممثلاً عن الشركة، لأنه بصفته هذه ليس طرفاً في النزاع المنظور في الدعوى التحكيمية.

٣. أن مما استدلت به الدائرة القضائية على صحة اجتهادها وخطأ اجتهاد الهيئة التحكيمية: أن طلبات المحتكم ... موجهة وفقاً لما هو موضح في الحكم إلى الشركة.

السبب الثاني: إذا خلا إعلام الحكم من الأسباب ومن توقيع المحكمين أو أغلبهم

يعد تسبب الحكم من الشروط الشكلية التي يجب أن يشتمل عليها حكم التحكيم، ويعتبر عدم التسبب عيباً إجرائياً يؤدي إلى بطلان حكم التحكيم، ويجب أن تكون أسباب الحكم غير متناقضة، ومن صور التناقض في الأسباب: إذا اعتمدت الأسباب على أفكار قانونية مختلفة

١ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٣٧٤٤٧٥٣ وتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠٢٢م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٣٩٢٣٩٤٧٩ لعام ١٤٤٣هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: وبما أن وكيل المدعي ... يطالب بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٤٤٣هـ - وفقاً لما تقدم بيانه - وباطلاع الدائرة على حكم التحكيم المرفق في ملف القضية تبين أن هيئة التحكيم انتهت في حكمها إلى إلزام المدعي بصفته ممثلاً عن الشركة وفقاً لما جاء في حكمها فقرة (٣/٢/١) - وفقاً لما تقدم بيانه - وحيث إن ... بصفته ممثلاً عن الشركة ليس طرفاً في النزاع المنظور في الدعوى التحكيمية، والتي صدر فيها الحكم -محل طلب البطلان - حيث إن أطراف الدعوى هم شركة ... للاستشارات الهندسية و ...، كما أن طلبات المحتكم ... موجهة وفقاً لما هو موضح في الحكم إلى الشركة، مما يعني أن الهيئة حكمت على من ليس طرفاً في الدعوى، بالمخالفة للمادة (٥٠) الفقرة (١/ز)، والفقرة (٢) - في المتعلقة بمخالفة النظام العام - مما تنتهي معه الدائرة إلى بطلان حكم هيئة التحكيم في فقراته (٣/٢/١) المتعلقة بإلزام ممثل الشركة ... حامل الهوية رقم: (...).، وحيث إنه فيما يتعلق بما قدمته طالبة البطلان - شركة ... للاستشارات الهندسية سجل تجاري رقم: (...). - من أسباب لإثبات دعواها بإبطال الحكم التحكيمي المتعلق بإلزامها - وفق ما تقدم بيانه - في وقائع الحكم فلا تصح لأن تكون سبباً لبطلان الحكم التحكيمي، حيث إن ما ذكر من أسباب ليست مما تنطبق عليها الأحوال المبينة في نظام التحكيم التي يشترط تحققها لتعد دعوى البطلان بموجبها مقبولة، ولا تعدو أن تكون وقائع من شأنها إعادة النظر في موضوع النزاع وما بُني عليه الحكم التحكيمي من أدلة ومستندات وما اتخذته الهيئة من إجراءات، ولما كان ذلك تصدياً لسلامة ما خلصت إليه هيئة التحكيم في اجتهادها الذي بينته في حكمها، الأمر الذي يمتنع قبوله من مقدم دعوى البطلان وفقاً للمادة (٥٠) من النظام التي نصت على أنه: "٤ - ٤ - تتظر المحكمة المختصة في دعوى البطلان في الحالات المشار إليها في هذه المادة دون أن يكون لها فحص وقائع وموضوع النزاع؛ فإن الدائرة تنتهي إلى رفض دعوى الشركة بطلان حكم التحكيم في فقراته (٤/٣/٢/١) المتعلقة بإلزام الشركة. ولما كانت الدائرة انتهت إلى رفض دعوى البطلان، كما أنه لا يوجد في الحكم ما يمنع تنفيذه بوقد استوفيت المتطلبات النظامية للتنفيذ، فإنه يتعين الأمر بتنفيذه وبذلك تقضي الدائرة: أ- هـ... ثم نص منطوق الحكم على أنه: "حكمت الدائرة: أ- أولاً: بطلان حكم هيئة التحكيم في فقراته (٣/٢/١) المتعلق بإلزام ممثل الشركة ... حامل الهوية رقم: (...). ثانياً: رفض دعوى البطلان المقدمة من شركة ... للاستشارات الهندسية سجل تجاري رقم: (...). ثالثاً: تليد حكم هيئة التحكيم في فقراته (٤/٣/٢/١) والمتضمن (١- إلزام الشركة المحتكم ضدها بتعديل عقد تأسيس الشركة بما يتوافق مع حقيقتها وواقعها وبطلان شراكة المحتكم فيها؛ المنصوص عليه في حكم المحكمة التجارية في الرياض في القضيتين رقم (٥٢١٠) لعام ١٤٣٦هـ ورقم (٢٨٤٥) لعام ١٤٣٧هـ وتوثيق هذا التعديل في كتابة العدل، وتسجيله وشهره لدى وزارة التجارة، وفي سجلات الشركة التجارية وفروعها، وتسجيله لدى الهيئة السعودية للمهندسين، وباقي الجهات المعنية من وزارات وهيئات، وتسليم المحتكم نسخة مصدقة من التعديل والتوثيق والتسجيل والشهر، ومنع الشركة من استخدام ترخيص المحتكم المهني المنصوص عليه في عقد التأسيس. ٢- إلزام الشركة المحتكم ضدها بدفع كامل أتعاب التحكيم وما عليه من ضريبة قيمة مضافة على النحو الآتي: أ- مبلغ سبعة وسبعون ألفاً وخمسمائة ريال للمحتكم أصالة. ب- مبلغ اثنان وثلاثون ألفاً وخمسمائة ريال لرئيس هيئة التحكيم ... حامل الهوية رقم: (...). ج- مبلغ اثنا عشر ألفاً وخمسمائة ريال لمحكم المحتكم ضدها ... حامل الهوية رقم: (...). ٣- إلزام الشركة المحتكم ضدها بأن تسلم للمحتكم أصالة مبلغ أتعاب المحاماة الذي للزمه البالغ قدره مائة وخمسون ألف ريال. ٤- عدم سماح طلب المحتكم أصالة بإلزام الشركة المحتكم ضدها بتعويضه عن انتفاعها بترخيصه وحرمانه منه ومن العمالة والتأثيرات المتأثر بها عنها لسبق الفصل في الموضوع بالحكم القضائي في القضيتين رقم (٥٢١٠) لعام ١٤٣٦هـ ورقم (٢٨٤٥) لعام ١٤٣٧هـ الحائز لحجية الأمر المقضي به) والأمر بتنفيذه وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين". أ- هـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل، مرجع سابق. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، مرجع سابق.

ومتناقضة، أو اعتمد على تفسير للمستندات يختلف عن تفسير آخر خلص إليه في مكان آخر في الأسباب، وطبيعة التناقض هي: محو الأسباب بعضها بعضاً.^١

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الثانية والأربعين فقرة ١ ونصها: (١- يصدر حكم التحكيم كتابة ويكون مسبباً، ويوقعه المحكمون، وفي حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يُكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن يثبت في محضر القضية أسباب عدم توقيع الأقلية).^٢

السبب الثالث: إذا خلا إعلام الحكم من البيانات الأساسية التي يجب كتابتها

يجب أن يشتمل إعلام الحكم على البيانات الأساسية التي يكون لانعدامها أو نقصانها أثر في مضمونه، ومن أمثلة هذه البيانات: أسماء أطراف النزاع وصفاتهم وملخص مذكراتهم الكتابية وما قدموه شفاهة ووسائل الإثبات التي استند عليها الحكم وطلبات أطراف النزاع ومنطوق الحكم.

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الثانية والأربعين فقرة ٢ ونصها: (٢- يجب أن يشتمل حكم التحكيم على تاريخ النطق به ومكان إصداره، وأسماء الخصوم، وعناوينهم، وأسماء المحكمين، وعناوينهم، وجنسياتهم، وصفاتهم، وملخص اتفاق التحكيم، وملخص لأقوال وطلبات طرفي التحكيم، ومرافعتهم، ومستنداتهم، وملخص تقرير الخبرة - إن وجد- ومنطوق الحكم، وتحديد أتعاب المحكمين، ونفقات التحكيم، وكيفية توزيعها بين الطرفين. دون إخلال بما قضت به المادة (الرابعة والعشرون) من هذا النظام.)

ويرى بعض شراح الأنظمة: أنه في حالة إغفال بيانات لا أثر لإغفالها في مضمون الحكم، فإنه حينها لا يكون هذا سبباً من أسباب بطلان الحكم، ومن أمثلة هذه البيانات: أتعاب المحكمين وتوزيعها بين أطراف النزاع إن لم يشتمل عليها الحكم في منطوقه، وغيرها مما لا تأثير لإغفاله على مضمون الحكم.^٣

واشترط الشافعية في نفاذ حكم المحكم: أن يتكون ويشتمل على ما يصير به الحكم لازماً وملزماً لأطراف التحكيم، على خلاف بين الشافعية في هذا الشرط.^٤

١ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٤. وينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٨

٢ وجاء في قواعد الأونسيترال للتحكيم في المادة ٣٤ الفقرة ٣ و ٤ ما نصه: (٣٠٠... على هيئة التحكيم أن تبين الأسباب التي استند إليها القرار، ما لم يكن الأطراف قد اتفقوا على عدم بيان الأسباب. ٤. يكون قرار التحكيم مهبوراً بتوقيع المحكمين، ويذكر فيه التاريخ الذي أصدر فيه ومكان التحكيم. وفي حال وجود أكثر من محكم واحد وعدم توقيع أحدهم، تذكر في القرار أسباب عدم التوقيع.) نسخة اللغة العربية، الصادرة من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، نيسان-أبريل ٢٠١١، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الموقع الإلكتروني <https://uncitral.un.org>

٣ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٤

٤ ينظر: الحاوي الكبير، مرجع سابق، ج ١٦ ص ٣٢٦.

المبحث الخامس: الأسباب المرتبطة بمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام

تمهيد وتقسيم:

جاء نظام التحكيم السعودي: على أن حكم التحكيم يُقضى ببطلانه من محكمة الاستئناف إذا خالف أحكام الشريعة الإسلامية، فيما لا يجوز مخالفته من الأحكام، وبالمجمل لا يسقط هذا البطلان بالتنازل عنه ولا بالتعاقد على خلافه، إلا في حالات يعتبر فيها الحكم الشرعي مما يجوز التنازل عنه أو التعاقد على خلافه، فيكون الاجتهاد فيه سائغاً، مثل: خيار المجلس، فإذا تم التنازل عنه أو التعاقد على خلافه، فإن الحكم التحكيمي لا يُقضى ببطلانه.^١

وجاء النظام أيضاً على أن حكم التحكيم يُقضى ببطلانه من محكمة الاستئناف إذا خالف النظام العام، ويقصد بالنظام العام هنا: المصالح العليا التي ترعاها الدولة.^٢

ويرى الباحث: أن تخصيص المادة النظامية ل قضاء المحكمة المختصة، سلطة النظر من تلقاء نفسها، على أحكام التحكيم المخالفة للشريعة الإسلامية أو النظام العام، لا تعني حصر النظر فيما خالف الشريعة الإسلامية أو النظام العام، على نظر المحكمة المختصة من تلقاء نفسها، دون طلب من مدعي البطلان، بل يمكن نظرها من المحكمة المختصة، بناء على الادعاء بها من مدعي البطلان، ويمكن كذلك نظرها من المحكمة المختصة بلا دعوى من مدعي البطلان.

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في المادة الخمسين فقرة ٢ ونصها: (٢) - تقضي المحكمة المختصة التي تنتظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة، أو ما اتفق عليه طرفا التحكيم، أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها بموجب هذا النظام.)

ومن التطبيقات القضائية على هذا السبب: الحكم المذكور سابقاً في المبحث الرابع، الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "حكمت الدائرة: أولاً: بطلان حكم هيئة التحكيم في فقراته (٣/٢/١) المتعلق بإلزام ممثل الشركة ... حامل الهوية رقم: (...). ثانياً: رفض دعوى البطلان..."، وأسباب هذا الحكم تضمنت: أن من صدر عليهم الحكم التحكيمي هو: ممثل شركة...، وهو ليس طرفاً في الدعوى، وأن الحكم على هذا الوجه مخالف للمادة الخمسين الفقرة ٢ من نظام التحكيم.^٣

ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٤ - ٢٩٥. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١٠ - ٢١١.
٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٤ - ٢٩٥. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣.
٣ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٣٣٧٤٤٧٥٣ وتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠٢٢م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٣٩٢٣٩٤٧٩ لعام ١٤٤٣هـ، مرجع سابق، وورد سابقاً نص حكمه وتسميته في المبحث الرابع.

١. أن الدائرة القضائية قررت: أن هيئة التحكيم خالفت النص النظامي المادة الخمسين الفقرة ٢ من نظام التحكيم، ووجه المخالفة: أن الهيئة التحكيمية حكمت على من ليس طرفاً في الدعوى.
 ٢. أن الدائرة القضائية قررت: خطأ الهيئة التحكيمية في اجتهادها، في إلزام المدعي بصفته ممثلاً عن الشركة، لأنه بصفته هذه ليس طرفاً في النزاع المنظور في الدعوى التحكيمية.
 ٣. أن مما استدلت به الدائرة القضائية على صحة اجتهادها وخطأ اجتهاد الهيئة التحكيمية: أن طلبات المحكم ... موجهة وفقاً لما هو موضح في الحكم إلى الشركة.
 ٤. أن الدائرة القضائية قررت: أن ما قامت به الهيئة التحكيمية من مخالقات، يطبق عليها أحكام المادة الخمسين الفقرة ٢، والمادة الخمسين الفقرة ١ / ز من نظام التحكيم.
- ومن التطبيقات القضائية أيضاً على هذا السبب: الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة المدينة المنورة، والمنصوص عليه في الشاهد من منطوق حكمه: "حكمت الدائرة ببطان حكم هيئة التحكيم الصادر بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٤٤٣هـ بين المحكمتين في الدعوى الماثلة والمتضمن ..."، وأسباب هذا الحكم تضمنت: أن هيئة التحكيم لم تتخذ إجراء بشأن طلب التحمي من عضو هيئة التحكيم، فصدر الحكم من عضوين من أعضائها، وأن هيئة التحكيم خالفت النظام العام في جلسة المداولة وجلسة النطق بالحكم، ولم تنظر في طلب التحمي المذكور.^١
- ونستنتج من هذا الحكم القضائي وأسبابه ما يلي:

١ صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة المدينة المنورة، برقم القرار ٤٣٧٢٨٧٧٣٥ وتاريخ ٢١ / ١١ / ٢٠٢١م، المحكمة التجارية بالمدينة المنورة، قضية رقم ٤٣٧١٤٣٠١ لعام ١٤٤٣هـ، ونص الشاهد من أسباب الحكم هو: "وحيث قرر الطرفان بأن عضو هيئة التحكيم / ... قد تقدم بطلبه التحمي قبل موعد الجلسة المحددة للتراسة والتأمل إصدار الحكم، ولما كان الظاهر من وقائع الصك عدم حضور المحكم ... للمداولة وإصدار الحكم والتوقيع على مسودة الحكم وإيداع رأيه، كما أن الهيئة لم تتخذ إجراء بشأن طلب عضو هيئة التحكيم / ... التحمي ولما كان ما ورد في حكم هيئة التحكيم موافق لما ذكر أعلاه، ولما كان اتفاق تشكيل هيئة التحكيم بين الطرفين المؤرخ في ١١/٠٦/١٤٣٩هـ الموافق ٢٧ فبراير ٢٠١٨م قد نص في الفقرة ثانياً منه على ما يلي: (اتفق الطرفان على ما يلي: ١- يقوم كل طرف باختيار محكماً من جانبته، حيث رشح الطرف الأول (المدعية) الشيخ / ... محكماً عنه، بينما قام الطرف الثاني (المدعي عليها) بترشيح المهندس / ... محكماً من قبله ٢- ترشيح فضيلة الشيخ أ.د. / ... (المحامي والأستاذ بالجامعة ...) كمحكماً مرجحاً (رئيس هيئة التحكيم) بوقد جرى عرض ذلك على فضيلته حيث أبدى قبوله بتولي هذا الأمر)، وبالتالي فإن تشكيل هيئة التحكيم يتكون من ثلاثة أعضاء، ولما كانت المادة (١٩) من نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ وتاريخ ٢٤/٥/١٤٣٣هـ تنص على أنه: "إذا انتهت مهمة المحكم بوفاته، أو برده، أو عزله، أو تنحيه، أو عجزه، أو لأي سبب آخر، وجب تعيين بديل له طبقاً للإجراءات التي اتبعت في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته"، ولما كانت المادة السادسة من لائحة نظام التحكيم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٤١ وتاريخ ٢٦/٨/١٤٣٨هـ تنص على أنه: "إذا انتهت مهمة المحكم في الحالات الواردة في المادة (التاسعة عشرة) من النظام عدا حالة انتهاء مهمة المحكم برده، فتوقف إجراءات التحكيم إلى أن يعين محكم بديل وفق النظام"، ولما كان من الثابت للدائرة أن طلب التحمي لم يتخذ بشأنه أي إجراء وصدر حكم الهيئة من عضوين من أعضائها، ولما كانت المادة الخمسون من نظام التحكيم تنص على أنه: (١) لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية: ومنها: الفقرة (هـ) - إذا شككت هيئة التحكيم أو عين المحكمون على وجه مخالف لهذا النظام، أو لاتفق (الطرفين))، كما تضمنت الفقرة ٢ منها ما نصه: (٢) - إذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو أثر في مضمونه، أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثرت فيه-)) كما تضمنت الفقرة الثانية من هذه المادة ما نصه: (٣) - تقضي المحكمة المختصة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة، أو ما تفق عليه طرفا التحكيم، أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها بموجب هذا النظام-)) ونظراً لأن هيئة التحكيم في جلسة المداولة وجلسة النطق بالحكم لم تراعى النظام العام بالنظر في طلب التحمي المقدم من عضو هيئة التحكيم / ... في الموضوع وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة التاسعة والخمسون من نظام المحاكم التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٩/م) وتاريخ ١٥/٨/١٤٤١هـ والمتضمنة: (١) تكون المداولة في الأحكام سراً بين القضاء، وإذا قررت المحكمة سماع الدعوى والإجابة مشافهة فيجب أن يشترك في المداولة من سماعها من القضاء: ٢- تصدر الأحكام بالأغلبية على الأقل، وينسب الحكم إلى الدائرة، وعلى المخالف توضيح وجهة نظره وأسبابها) مما تنتهي معه الدائرة إلى الحكم أدناه: "أهـ...، ثم نص منطوق الحكم على أنه: حكمت الدائرة ببطان حكم هيئة التحكيم الصادر بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٤٤٣هـ بين المحكمتين في الدعوى الماثلة والمتضمن ما نصه: أولاً: إلزام المدعي عليه ... سعودي الجنسية بموجب الهوية رقم (...). بصفته صاحب مؤسسة ... (المدعي عليها) بسداد مبلغ وقدره (...). لصالح المدعي: ...، سعودي الجنسية بموجب الهوية رقم (...). بصفته صاحب مؤسسة ... (المدعية). ثانياً: إحالة الأعمال التي لها بنود وقيمة صريحة في جداول الكميات والأسعار في عقد المالك مع المدعي عليه إلى جهة الاختصاص للنظر في قيمة المثل فيها واستحقاق المدعي لها. ثالثاً: قررت الهيئة أن للمدعي الحق في تصادب المحاماة وهيئة التحكيم وقدرها حسب ما قدمه المدعي من عقود وإثبات منها (...). ريال ومبلغ (...). ريال للمحاماة، وله المطالبة فيما يستحقه من تعويضات نتيجة تأخير المدعي عليه في تنفيذ مستحقاته. رابعاً: استناداً على نص المادة ٤٣ الفقرة (١): سُلمت هيئة التحكيم إلى كل من طرفي التحكيم صورة طبق الأصل من حكم التحكيم خلال (١٥) يوماً من تاريخ صدوره لما هو موضح بالأسباب. والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم). أ.هـ. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل، مرجع سابق. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعاوى تأييد وبطالان أحكام التحكيم، مرجع سابق.

١. أن الدائرة القضائية قررت: أن هيئة التحكيم خالفت النص النظامي المادة الخمسين الفقرة ٢ من نظام التحكيم، ووجه المخالفة: أن طلب التحي من عضو الهيئة التحكيمية لم يتخذ بشأنه أي إجراء وصدر حكم الهيئة من عضوين من أعضائها.

٢. أن الدائرة القضائية قررت: أن الهيئة التحكيمية قامت بالمخالفات التالية: عدم حضور المحكم ... للمداولة وإصدار الحكم والتوقيع على مسودة الحكم وإبداء رأيه، وأن الهيئة التحكيمية لم تتخذ إجراء بشأن طلب عضو هيئة التحكيم / ... التحي، وأن الهيئة التحكيمية لم تطبق اتفاق تشكيل هيئة التحكيم بين الطرفين.

وبعد ما خلص إليه الباحث من استنتاج على الحكم القضائي المذكور، أشير إلى ما يراه بعض شراح القانون الجزائري: بأن النظام العام الذي تتأسس عليه دعوى البطلان عند مخالفته هو النظام العام الدولي، تبعاً لما جاء به المنظم الجزائري من ذكره لمصطلح: الدولي، بجانب لفظ: النظام العام، وأن النظام العام الدولي المعتبر به هنا هو المتعارف عليه في إطار النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، وأن العبرة في وقت موافقة حكم التحكيم للنظام العام هو: أثناء نظر دعوى البطلان من القضاء لا أثناء حكم التحكيم، وهذا يقتضي موافقة حكم التحكيم للنظام العام الدولي من حيث الإجراءات والموضوع، وأن القضاء عند معاينته وفحصه للحكم التحكيمي يقضي بالبطلان عند معارضة الحكم في نتيجته المادية للمبادئ الأساسية السائدة في القانون الوطني والمطبقة في العلاقات الدولية.^١

المبحث السادس: الأسباب المرتبطة بمخالفة اتفاق أطراف التحكيم والمخالفة في موضوع النزاع

يوجب نظام التحكيم على هيئة التحكيم الالتزام في حكمها بما يشمله اتفاق أطراف التحكيم، فإذا خرجت هيئة التحكيم عن هذا الالتزام؛ كان حكم التحكيم قابلاً للبطلان، لأنه حكم بما يخالف اتفاق أطراف التحكيم.^٢

وننبه هنا: إلى أن الدفوع والجواب من أحد أطراف النزاع المتضمن مخالفة الطرف الآخر لاتفاق التحكيم في المسائل المثارة من قبله أثناء سير القضية، يجب أن يقدم فوراً في أول جواب، وإلا فإن الحق بالتمسك بهذا الدفع يسقط، ويفوت التمسك به في دعوى البطلان بفوات مدته.^٣

ويمثل بعض الباحثين لهذا السبب: بأنه لو كان اتفاق التحكيم يخص الخلاف في تفسير الشروط في العقد المبرم بين المهندس ورب العمل، فقام المهندس بطلب باقي أجره، فهنا يعتبر هذا

١ ينظر: دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٥. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١٠.

٣ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٥. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

الطلب خارج عن اتفاق التحكيم، لأنه لا علاقة له بتفسير الشروط في العقد، ويكون هذا الطلب حينها من اختصاص القضاء لخروجه عن اختصاص التحكيم.^١

وفي موضوع النزاع: يحظر نظام التحكيم على هيئة التحكيم أن تنظر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمسائل التي لا يجوز الصلح فيها.^٢

والأصل النظامي في هذا الحكم هو: ما ورد في نظام التحكيم في المادة الخمسين فقرة ٢ ونصها: (٢ - نقضي المحكمة المختصة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة، أو ما اتفق عليه طرفا التحكيم، أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها بموجب هذا النظام).

وجاء في الشاهد من المادة الثانية من نظام التحكيم ما نصه: (...ولا تسري أحكام هذا النظام على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح).

وجاء عند الشافعية، اشتراط التحاكم في أحكام مخصوصة، وقالوا: أن أحكام التحكيم تنقسم إلى ثلاثة أنواع: نوع يجوز فيه التحكيم، مثل: حقوق الأموال، وعقود المعاوضات، وما يصح فيه العفو والإبراء، ونوع ثان لا يجوز فيه التحكيم، مثل: ما اختص القضاء بالإجبار عليه من حقوق الله، والولايات على الأيتام، وإيقاع الحجر على مستحقه، ونوع ثالث مختلف في جوازه، مثل: النكاح، واللعان، والقذف، والقصاص.^٣

ويجدر التنبيه بعد تفصيل البحث عن أسباب بطلان حكم التحكيم، أن يشير الباحث إلى: ١. أن النصوص الأمرة في قضايا التحكيم أوسع مما تم تحريره، وحصر أسباب بطلان حكم التحكيم في هذا البحث، جاء مبنياً على ما حصرته المادة الخمسون من نظام التحكيم، وعلى ما وجدته الباحث من الإضافة عليها، من اجتهاد مقبول ومعقول عند بعض شراح الأنظمة.

٢. أن الأحكام النظامية للمسائل الأخرى التي لم ترد في هذا البحث، مما ورد فيها نصوصاً أمرة، مثل: مسألة تسليم هيئة التحكيم إلى كل من طرفي التحكيم صورة طبق الأصل من حكم التحكيم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره،^٤ وغيرها، فإن الباحث أخرجها من مسائل هذا البحث لسببين: الأول منهما: أنها لم ترد صريحة في المادة الخمسين من نظام التحكيم، والثاني: أنني لم أفد على اجتهاد مقبول من شراح الأنظمة أو القضاء على إلحاقها بأسباب بطلان حكم التحكيم.

١ ينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١٣.

٢ ينظر: التفهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٥. وينظر: التحكيم التجاري، مرجع سابق، ص ٢٤٣. وينظر: الرقابة القضائية على التحكيم، مرجع سابق، ص ٢١٠.

٣ ينظر: الحاوي الكبير، مرجع سابق، ج ١٦ ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

٤ جاء هذا في نص المادة الثالثة والأربعون حيث قالت: (١- سُلم هيئة التحكيم إلى كل من طرفي التحكيم صورة طبق الأصل من حكم التحكيم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره).

الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مرجع سابق.

الخاتمة:

وختاماً أحمد الله سبحانه على توفيقه وعونه، وأن ينفع وبيارك بهذا البحث. ثم أبين أن هذا البحث، خرج بنتائج وتوصيات مهمة، وتساعد على تطوير البيئة التحكيمية، وأبدأ أولاً بإبراز أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث فأقول:

١. أن التباين في اختلاف فهم نظام التحكيم بين بعض هيئات التحكيم والقضاء، سبب رئيس في صدور أحكام تتضمن بطلان أحكام تحكيم.

٢. أن أسباب بطلان أحكام التحكيم حسب النصوص النظامية وتطبيقاتها القضائية، تركز على الإجراءات والنواحي الشكلية لأحكام التحكيم، أكثر من الجوانب الموضوعية.

٣. أن أسباب بطلان أحكام التحكيم لا تقبل من القضاء شكلاً، إلا إذا تم تقديمها في المدة النظامية المحددة، وفي إطار وشكل دعوى اسمها دعوى بطلان حكم التحكيم، وعن طريق النظام الإلكتروني التابع لوزارة العدل (ناجز).

٤. أن بعض الأسباب التي تؤدي بالهيئات التحكيمية إلى مخالفة -تصل إلى درجة بطلان حكم التحكيم- نصوص نظامية مكتوبة ومتاحة للعموم تكمن في: عدم فهم النص النظامي على الوجه المعمول به قضاء، وعدم الأخذ بالأحوط في التفسيرات المحتملة للنص النظامي، وعدم التصرف الصحيح في حالة تنحي المحكم من القضية بعد أن تصبح على وشك إصدار حكم تحكيمي لها.

٥. يمكن معالجة مشكلات صدور الأحكام القضائية ببطلان أحكام التحكيم من خلال: دراسة وقراءة وفهم الأحكام والسوابق القضائية ذات العلاقة بدعوى بطلان أحكام التحكيم، وتنفيذ التوصيات التي يخلص إليها الباحث.

٦. أن بعض أحكام القضاء التي تصدر ببطلان حكم التحكيم، قد يترتب عليها تعويض المتضرر من أطراف التحكيم.

وأما عن أهم التوصيات التي أجدها بعد إنجاز هذا البحث فهي:

١. أن تصدر لائحة في السلوك المهني للمحكمين -في التحكيم الحر- من الجهة المختصة، تتضمن ما سكت عنه نظام التحكيم، من الأخلاقيات المعتمدة في ممارسة التحكيم، وتقرر قواعد وجوبية لضبط أعمال المحكمين؛ من أجل المحافظة على سمعة التحكيم في السعودية، وحماية أحكام التحكيم من البطلان.

٢. أن يضاف في نظام التحكيم الآثار التي ينتج عنها بطلان حكم التحكيم، من حيث: أتعاب ومصاريف التحكيم الماضية والمستقبلية، وآلية رفع الدعوى الجديدة أمام ذات الهيئة التحكيمية التي حكمت وأبطل حكمها أو هيئة تحكيمية أخرى.

٣. أن تحصر الجهة المختصة الحالات الواقعية في قضايا التحكيم، والتي سببت بطلان أحكام التحكيم، ويخرج على أثرها مبادئ قضائية من المحكمة العليا، توحد الاجتهاد في تفسير أسباب بطلان أحكام التحكيم.
٤. أن تصدر لائحة تفسيرية لنظام التحكيم، تبين وتوضح نصوصه النظامية، بما يكفل تقليل الاجتهاد القضائي والتحكيمي في تفسير نصوصه.
- وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع والمصادر:

١. القرآن الكريم

مؤلفات الحديث وشروحه:

٢. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، للإمام محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ.

٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، للإمام مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

مؤلفات الفقه وأصوله:

٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (شرح مختصر المزني)، لأبي الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الشهير بالماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٧. السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، للشيخ: عبدالوهاب خلاف، دار القلم، طبعة عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عام ١٤١٣هـ.

٩. منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عlish أبو عبدالله المالكي، دار الفكر، بيروت، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٠. الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة مؤلفين، صادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، من عام ١٤٠٤هـ إلى ١٤٢٧هـ.

١١. النظام الاقتصادي في الإسلام، للدكتور: عمر المرزوقي، والدكتور: عبدالله السعيد، والدكتور: عبدالله الناصر، والدكتور: أحمد الحربي، والدكتور: محمد المقرن، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، عام ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣. نيل المآرب بشرح دليل الطالب، لعبدالقادر بن عمر التغلبي الشيباني، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

مؤلفات اللغة والمعاجم:

١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٥. التعريفات المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٦. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، لسعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٧. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٤هـ.

١٨. مختار الصحاح المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٩. معجم القانون، لمجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور: أحمد مختار عبدالحميد عمر وآخرون، عالم الكتب، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢١. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

المؤلفات والبحوث والشروحات القانونية المتخصصة:

٢٢. التحكيم التجاري (الوسائل البديلة لفض المنازعات في المملكة العربية السعودية) مع دراسة تحليلية لأحكام قضائية مختارة للأستاذ الدكتور: سعد الذيابي والدكتور: علاء الدين عيد عطا، دار

الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٣م.

٢٣. التفهيم شرح نظام التحكيم، لمعالي الشيخ: عبدالله بن محمد آل خنين، دار الحضارة، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٢٤. دعوى بطلان حكم التحكيم، لعامر عبدالله بالليث، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة أبو ظبي، كلية القانون برنامج الدراسات العليا ماجستير القانون الخاص، عام ٢٠١٨م.

٢٥. دعوى بطلان حكم التحكيم في القانون الجزائري، للدكتور: طيطوس فتحي والأستاذ: علوش صابرة، بحث منشور في مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، المجلد السادس والعشرين، العدد السادس، عام ٢٠٢٢م.

٢٥. الرقابة القضائية على التحكيم في المملكة العربية السعودية، للدكتور: عبدالله بن محمد أبا الخيل، بحث منشور في مجلة قضاء، العدد الأول، مجلة علمية محكمة، الجمعية العلمية القضائية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢٦. الوجيز في المدخل لدراسة الأنظمة، للدكتور: عادل الفجال، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

الأنظمة واللوائح:

٢٧. قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، رقم ٠٨ / ٠٩ المؤرخ في ٢٥ فبراير ٢٠٠٨م.

٢٨. قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، نسخة اللغة العربية، الصادر من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، يونيو ١٩٨٥ - يوليو ٢٠٠٦، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الموقع الإلكتروني <https://uncitral.un.org>

٢٩. قانون التحكيم الأردني الصادر برقم ٣١ عام ٢٠٠١م، مطبوعات مركز القانون والتحكيم.

٣٠. قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري، الصادر بقرار مجلس الشعب القانوني، الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤م، وفقا لآخر التعديلات، القاهرة ٢٠٢١، مطبوعات مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

٣١. قواعد الأونسيترال للتحكيم، نسخة اللغة العربية، الصادرة من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، نيسان-أبريل ٢٠١١، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الموقع الإلكتروني <https://uncitral.un.org>

٣٢. قواعد التحكيم الصادرة من المركز السعودي للتحكيم التجاري SCCA، نافذة من ١١ شوال ١٤٤٤هـ الموافق ١ مايو ٢٠٢٣م.

٣٣. النظام الأساسي للحكم الصادر بموجب الأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢

٣٤. نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٤ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٣٣

٣٥. نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١ بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥هـ

الأحكام القضائية:

٣٦. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٣٧٠٨٠٦٤١ وتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠٢٢م، المحكمة التجارية، قضية رقم ٤٣٧٢١٩٩٩٣ لعام ١٤٤٣هـ.
٣٧. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٧٨٧ وتاريخ ٢٥ / ٨ / ٢٠٢١م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٧٨٧ لعام ١٤٤٢هـ.
٣٨. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في مدينة الرياض، برقم القرار ٤٤٣٠٥٠٩٩٩٠ وتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠٢٣م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٤٧٠٥٠٠٨٦٤ لعام ١٤٤٤هـ.
٣٩. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٥٦٨١ وتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠٢١م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٥٦٨١ لعام ١٤٤٢هـ.
٤٠. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في المنطقة الشرقية، برقم القرار ٤٤٣٠٢٤١٤٥١ وتاريخ ٢ / ١١ / ٢٠٢٢م، الدائرة التجارية الثالثة، قضية رقم ٤٤٧٠٢٤٣٦٠٦ لعام ١٤٤٤هـ.
٤١. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة الرياض، برقم القرار ٤٣٣٧٤٤٧٥٣ وتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠٢٢م، دائرة الاستئناف الخامسة، قضية رقم ٤٣٩٢٣٩٤٧٩ لعام ١٤٤٣هـ.
٤٢. الحكم من محكمة الاستئناف التجارية، في منطقة المدينة المنورة، برقم القرار ٤٣٧٢٨٧٧٣٥ وتاريخ ٢١ / ١١ / ٢٠٢١م، المحكمة التجارية بالمدينة المنورة، قضية رقم ٤٣٧١٤٣٠٥١ لعام ١٤٤٣هـ.

٤٣. مجموعة الأحكام القضائية الصادرة في دعاوى تأييد وبطلان أحكام التحكيم، جمع: د. فلاح الزهراني، الخبر.

المواقع الإلكترونية:

٤٤. الموقع الرسمي لمجلة العدل [/https://adlm.moj.gov.sa/](https://adlm.moj.gov.sa/)
٤٥. المركز السعودي للتحكيم التجاري الموقع الإلكتروني <https://www.sadr.org>
٤٦. مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي الموقع الإلكتروني [/ https://crica.org](https://crica.org)
٤٧. مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي الموقع الإلكتروني <https://www.tahkeem.ae>
٤٨. جريدة أم القرى (الجريدة الرسمية)، الموقع الإلكتروني <https://www.uqn.gov.sa>
٤٩. المدونة القانونية الإلكترونية، www.elmodawanaeg.com
٥٠. الموقع الرسمي البوابة القانونية في وزارة العدل [/https://laws.moj.gov.sa/](https://laws.moj.gov.sa/)
٥١. الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء [/https://laws.boe.gov.sa/](https://laws.boe.gov.sa/)